الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة عبد الحميد ابن باديس . مستغانم .

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم التسيير التخصص: تسيير إستراتيجي

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 871

طرق تسيير مخاطر القروض في البنوك الجزائرية

مقدمة من طرف الطالبتين: تحت إشراف الأستاذة:

. بن شاعة حنان كبير هادية

. مغالط أمينة

لجنة المناقشة:

أ.د. بوظراف الجيلالي	أستاذ	رئيسا
د.كبير هادية	أستاذة محاضرة قسم "أ"	مؤطرة
د. مكاوي محمد الأمين	أستاذ محاضر قسم "أ"	مناقشا

السنة الجامعية :2022 -2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من تقف الكلمات عاجزة عن شكرهما

والــداي العزيــزين

إلى التي سهرت الليالي من أجل راحتي وأضاءت الدرب بالشموع

أمـــي

إلى ذلك الشخص الذي لم يبخل على يوما بروحه وماله، إلى من علمني أن

الدنيا أولها كفاح وآخرها بإذن الله نجاح

أبـــي

إلى جـــــدي حبيب قلبي ونور حياتي الغالي الراحل عن العين ساكن القلب

الــذي لا تنساه القلوب

رحمة الــله عليه

إلى كل العائلة الكريمة من كبيرها إلى صغيرها

وبدون أن أنسى كل أحبتي وأصدقائي

حنان

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم أما بعد:

أهدي نجاحي هذا إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير، الذي كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي

والـــــدي الحبيـــــب

إلى من وضعتني على طريق الحياة، ورعتني حتى صرت كبيرة

أمـــي الغـــاليـــة

إلى إخوتي وأختي وصديقتي وزميلتي التي رافقتني طوال هذا المشوار

حنـــان

إلى جميع أفراد الأسرة التربوية في الجزائر الحرة الأبية

قال الله تعالى: "يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات (11)"سورة المجادلة

أمينة

شكـــر وعرفـــان

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العقل وأمدنا بالقوة والصبر لإتمام هذا العمل، فهو وحده جل جلاله

له الحـمد والشكـــر

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب وبعيد لإتمام هذا

البحث المتواضع، ونخص هنا بالذكر الأستاذة كبير هادية التي لم تبخل علينا

في جميع مراحل هذه الدراسة منذ أن كانت عبارة عن عنوان مشكلة إلى أن صارت بحثا،

ولا ننسى الأساتذة الكرام بجامعة مستغانم الذين نكن لهم فائق الاحترام والتقدير ونشكرهم الشكر الجزيل

على ما قدموه لنا طيلة السنوات التي درسناها.

والشكر موصول إلى جميع عمال بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري وكالة

مستغانـــــم

وفي الأخير نكرر شكرنا وامتناننا إلى كل من ساهم سواء من قريب آو من بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع

والله ولـــي التـــوفيـــق

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
البسملة	
الاهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمة	أ _ د
الفصل الأول: عموميات حول القروض البنكية ومخاطرها	
تمهيد	02
المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية	03
المطلب الأول : نشأة وتعريف البنوك التجارية	03
المطلب الثاني : أنواع البنوك التجارية	04
المطلب الثالث : وظائف البنوك التجارية وأهدافها	06
المبحث الثاني : عموميات حول القروض البنكية	10
المطلب الأول : ماهية القروض البنكية وتقسيماتها.	10
المطلب الثاني : معايير وإجراءات منح القروض	14
المبحث الثالث : تسيير القروض المتعثرة	18
المطلب الأول : مفهوم القروض المتعثرة وأنواعها	18
المطلب الثاني : مشاكل القروض البنكية المتعثرة	23
المطلب الثالث : الطرق المصرفية لعلاج القروض المتعثرة:	24
المبحث الرابع : إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية	26
المطلب الأول : مفهوم مخاطر القروض البنكية ومصادرها.	26
المطلب الثاني : أنواع المخاطر البنكية وأدوات مواجهتها.	28
المطلب الثالث: مقررات لجنة بازل 2.	29
خلاصة	32
الفصل الثاني: طرق تسيير مخاطر القروض لدى البنك الوطني الجزائري دراسة حالة البنك الوطني الجزائري لوكالة . مستغانم .	

تمهيد	33
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري	34
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنك الوطني الجزائري	34
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	35
المطلب الثالث: دراسة الوكالة المستقبلة . وكالة مستغانم 871 .	37
المبحث الثاني : معالجة لملف قرض استثماري ممول من طرف (BNA)	40
المطلب الأول: الوثائق الأولية للملف	40
المطلب الثاني : دراسة مردودية المشروع والمعايير المتخذة	41
المطلب الثالث : كيفية إتخاذ القرار وإجراءات منح القرض	43
المطلب الرابع: دراسة طلب القرض	44
المبحث الثالث:	52
المطلب الأول:	52
المطلب الثاني:	53
خلاصة	54
خاتمة	56
قائمة المراجع	59
الملاحق	64
الملخص	84

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الدعائم الأساسية لمقررات اتفاقية بازل 2	28
02	المصادر المختلفة لتمويل المشروع	42
03	Structure de l'investissement.	46
04	Structure de Financement.	47
05	Tableau d'amortissement du crédit Bancaire	48
06	Bilan D'ouverture	49
07	Tableau des comptes et résultats prévisionnels	51

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يبين الوظائف التقليدية للبنك التجاري.	07
02	يبين وظائف البنك التجاري الحديثة	08
03	يبين انواع القروض البنكية	12
04	خطوات منح القروض	16
05	أسس تصنيف الديون المتعثرة	21
06	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري (13 جوان 1966)	36
07	الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم (BNA871).	39

المقدمة

شهد الإقتصاد العالمي تقدما ملحوظا فيما يخص القطاع المالي والبنكي الذي عرف توسع نشاط البنوك عن حدود دولها، مما أدى بها إلى زيادة وتنويع الخدمات التي تقوم بها، بحيث تعتبر البنوك إحدى الركائز الرئيسية في بناء الهيكل الرئيسي لأي دولة. تمثل البنوك الشريان الحيوي أو العصب الأساسي للإقتصاد، نظرا لمساهمتها في دعم وتطوير مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني، وهذا الأمر يتطلب زيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية، ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية والعمل على بناء مركز إستراتيجي متميز لجذب أكبر ما يمكن من المتعاملين معها، بغرض دعم قدراتها وتحقيق نموها واستقرارها. فالبنوك نشأت بفضل تسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة، يرتكز عملها أساسا في قبول الودائع وجمع الأموال الفائضة عن إحتياجات الأفراد وكذا منح القروض بحيث تمثل هذه الأخيرة المصدر الأول لربحية البنوك من خلال ما تحققه من عوائد ، زيادة على هذا فإنها تلعب دورا هاما في تمويل مختلف القطاعات الإقتصادية وخلق فرص العمالة وزيادة القدرة التنافسية .إلا أنه من الصعب على البنوك التحكم في جميع متغيرات البيئة المحيطة بها ، ولمواجهة أي خطر قد يصيبها أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لها وإدارتها بطريقة سليمة مما يخدم أهداف البنوك.

بالرغم من أن عملية منح القروض تعتبر من الوظائف الأساسية والعامة للمصرف وتمثل المصدر الرئيسي لمداخيله، إلا أنه من الممكن أن تشكل مصدرا أو منبعا للمشاكل المالية التي يمكن أن تقع فيها، وذلك نتيجة للمخاطرة التي يقوم بها البنك عند تقديمه أمواله للغير لآجال محدودة.

وفي الفترة الأخيرة إزدادت ظاهرة تعثر القروض البنكية، على الرغم من أن منح القروض يكون وفق أسس وسياسات إقراضية تهدف إلى التقليل من حدة مخاطرها في المستقبل إلا أن تفادي خطر تعثر القروض يعتبر أمرا مستحيلا، ولهذا حظي هذا الأمر باهتمام مسؤولي القطاع البنكي فهي تعمل باستمرار على تطوير الإقتراض وتعديله وتحديثه على حسب مقتضيات وتطورات الظروف.

ومن هذا المنظور تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في مدينة بازل السويسرية بهدف تعميق العلاقة بين البنوك المركزية دوليا وتحفيز العمل والتعاون فيما بينها. تمت الموافقة على أول لجنة في جويلية 1988م والتي أطلق عليها إسم بازل 1، والتي تؤكد على ضرورة إحتفاظ البنوك برأس مال بنسبة8 بالمائة من الأصول المرجحة بالمخاطر، لتدعيم مركزه المالي وحماية حقوق المودعين والمساهمين والحد من المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك، وتتمثل أهداف بازل في العمل على تقوية واستقرار النظام المصرفي وإزالة المنافسة غير العادلة بين البنوك. وفي سنة 1999م قامت لجنة بازل بإصدار بازل 2 المتعلقة بمعيار كفاية رأس مال البنوك، التي تهدف إلى تطوير طرق قياس وإدارة المخاطر المصرفية التي يتعرض لها البنك وزيادة حجم الشفافية بتوفير المعلومات الكافية.

ومن أجل الحفاظ على الأموال من المخاطر التي قد تصيب هذه الأخيرة، تلجأ البنوك إلى إتباع طرق وإجراءات لمنح وتسيير القروض، وبهذا أصبح التسيير الإستراتيجي أمرا لا غنى عنه، خصوصا وأن المصارف ذات تعاملات خدماتية مع عدة أطراف لذلك أصبحت تركز على دراسة الأخطار التي قد تتعرض لها عند منحها للقروض.

ومن هذا المنبر تتضح إشكالية موضوعنا في السؤال الرئيسي التالي:

فيما تتمثل الإجراءات والأساليب المتبعة في تسيير مخاطر القروض البنكية؟

إنطلاقا من التساؤل المطروح، قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

الأسئلة الفرعية:

1. كيف يمكن تعريف البنوك التجارية، وما المقصود بالقروض البنكية؟
2. ما معنى القروض المتعثرة وماهي الطرق المصرفية لعلاجها؟
3. ماهي الإجراءات والآليات التي يعتمدها البنك الوطني الجزائري .BNA للقضاء على مخاطر القروض؟

الفرضيات:

على حسب ما تم طرحه من تساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية:

1. تلعب البنوك التجارية دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الإقتصادية.
2. تعتبر القروض المصرفية المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك في نشاطه.
3. تزداد ظاهرة القروض المتعثرة نتيجة عدم تشديد المتابعة القانونية للعملاء وانعدامها في بعض الأحيان.
4. تواجه البنوك عدة مخاطر عند منحها للقروض وللحد منها تلجأ إلى الضمانات البنكية.

أهداف الدراسة:

نأمل من خلال دراستنا المتواضعة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالقروض البنكية.
2. معرفة الأسباب التي تؤدي إلى تعثر القروض.
3. تسليط الضوء على الجانب النظري لإدارة مخاطر الإئتمان ومقارنته بواقع البنوك التجارية الجزائرية بهدف تجسيد سياسة فعالة لمواجهة مخاطر القروض المصرفية.
4. معرفة الكيفية التي يتم من خلالها تسيير خطر القروض والحد منها.
5. السعي للإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات المصاغة.

أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية الموضوع حول الدور المهم الذي حظيت به إدارة المخاطر المصرفية خاصة مع تطور الأعمال المصرفية وتعدد المخاطر وتنوعها، ولهذا أعطى البنك الإهتمام الكامل لعملية إدارة المخاطر وتطويرها وهذا لتعظيم عوائده وتجنب حدوث الأزمات المالية، فجاءت لجنة بازل للرقابة المصرفية لتضع قواعد من شأنها أن تزيد من فعالية ونجاعة إدارة المخاطر المصرفية، ولهذا لابد من ضرورة معرفة الأساليب التي تقيس المخاطر أو القدرة على التنبؤ بها.

أسباب إختيار الموضوع:

1. يعتبر من المواضيع المهمة في الساحة المصرفية والمالية.
2. إضافة معلومات جديدة تدعم البحث العلمي.
3. تزايد ظاهرة تعثر القروض والتي لها آثار سلبية على المقترض وعلى البنك كذلك.
4. رغبتي في معرفة الدور الذي تلعبه البنوك في إدارة المخاطر الإئتمانية.

منهج الدراسة:

بهدف الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات إتبعنا:

المنهج الوصفي: بحيث يعتبر المنهج المناسب لوصف وعرض الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية، وكذا مقررات لجنة بازل وما جاءت به حول إدارة المخاطر.

المنهج التحليلي: من خلال الدراسة التطبيقية والميدانية بالبنك الوطني لجزائري بوكالة مستغانم والتي من خلالها حاولنا إسقاط الجانب النظري من المعلومات على واقع البنك الوطني الجزائري.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة هبال عادل:** إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، حيث توصل إلى بعض النتائج والتي تمثلت في أن القروض المصرفية المتعثرة لا يمكن تجنبها نهائيا ولكن يمكن التقليل من حجمها والتخفيف من آثارها قدر الإمكان، وأن القروض المصرفية المتعثرة في الجزائر ازداد حجمها نتيجة لتحول الاقتصاد والانفتاح على اقتصاد السوق، ونتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات وفتح المجال أمام المصارف الخاصة.
2. خضراوي نعيمة: إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية الإسلامية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، 2009/2008، بحيث توصلت إلى النتائج التالية:

. إن إدارة المخاطر مرتبطة بالعمل المصرفي دون استثناء أو تفريق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

. إن إدارة المخاطر ضرورية لإنجاح البنوك واستمرارية عملها.

. يعتمد البنك الوطني الجزائري على الأساليب التقليدية في إدارة المخاطر، فالقروض يأخذ مقابلها ضمانات.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا خلال إنجاز هذا البحث هي:

. صعوبة الحصول على الموافقة من قبل البنك للقيام بالدراسة التطبيقية.

. ضيق الوقت وقصر مدة الدراسة.

. أغلب وثائق مكان التربص تعتبر من الأسرار الإدارية يستحيل الإطلاع عليها.

هيكل البحث:

بغية التوصل إلى الأهداف المسطرة و المرجوة ، قمنا بتقسيم هذا العمل إلى فصلين سبقتهما مقدمة عامة للإحاطة بالموضوع وتلتهما خاتمة عامة والنتائج المتوصل إليها، بحيث تمحور الفصل الأول حول عموميات حول القروض المصرفية ومخاطرها وقسم الفصل إلى أربعة مباحث ففي المبحث الأول تكلمنا عن البنوك التجارية وعمومياتها وفي المبحث الثاني عن القروض البنكية ومخاطرها وبالنسبة للمبحث الثالث فتحدثنا عن تسيير القروض المتعثرة أما المبحث الرابع فتمحور حول إدارة وتسيير مخاطر القروض ولجنة بازل 1و2 ، أما بالنسبة للفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية حول البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم وذلك بعد التطرق إلى نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري والمبحث الثاني حول دراسة حالة منح قرض استثماري وتطرقنا في المبحث الثالث إلى الأساليب الوقائية لمواجهة مخاطر الإقراض بالوكالة.

الفصل الأول:

عموميات حول القروض البنكية ومخاطرها

تمهيد:

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، إذ أن هذه العملية هي التي تحقق السياسة المالية في أي بلد وفي الجزائر على وجه التحديد، وباعتبار أن مختلف البنوك تسعى وتفضل الاستثمار في القروض هذا يعني التعامل في أموال ليست ملكا لها، وبالتالي فإن هذه العملية لا تخلو من المخاطر الناجمة عن التعامل في هذه الأموال، إذ من المنطقي يسعى المسؤولون إلى إيجاد طرق ووسائل كفيلة لحفظ وصيانة ودائع الغير ، مقابل الإستفادة من خدمات هذه الودائع.

ومن هذا فإن عملية الإقراض تحدد وفقا لعدة شروط منها (الوقت، القروض، العائد وغيرها). وعليه تناولنا في هذا الفصل ماهية البنوك التجارية والقروض البنكية وإجراءات منحها ومخاطرها.

- المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية.
- المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية.
- المبحث الثالث: تسيير القروض المتعثرة.
- المبحث الرابع: إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية:

إن الجهاز المصرفي يتكون من جملة من البنوك تختلف حسب الدور الذي تؤديه، والذي أنشئت لأجله، ويرجع هذا التعدد إلى التخصص الدقيق والرغبة في إيجاد هياكل تمويلية تمتاز بالقانونية والثقة، وتختلف البنوك من دولة إلى أخرى تبعا للنظام السياسي والإقتصادي، ومدى تطور التعاملات والأنشطة الإقتصادية فيه.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية:

البنوك بصفة عامة لها دور أساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتلعب البنوك التجارية بصفة خاصة دور حيوي في تجميع الودائع وتوظيفها ويعد هذا واضحا في الدول المختلفة بشتى أنظمتها الإقتصادية.

❖ **الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية:**

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حيث قام بعض التجار والصاغة في أوروبا وبالذات في مدن البندقية وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك بمقابل إصدار شهادات إيداع إسمية، وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصاغة والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وقد أدى ذلك إلى إفلاس بعض المؤسسات، مما دفع بعض المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم بيازا يالتوا، وفي عام 1609 أنشأ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر والتعامل في العملات.

وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية، ومنذ القرن 18م وبفضل انتشار الثورة الصناعية في دول أوروبا برزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم وقد تأسس العديد من البنوك التي اتسعت أعمالها وأقامت فروع في كل مكان، وكان لها أثر كبير في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات[1].

❖ **الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية:**

تختلف التعاريف الخاصة بالبنوك التجارية باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها، والتي تتباين من بلد إلى آخر كما تختلف طبيعة نشاط هذه البنوك وشكلها القانوني، ولهذا فإنه من الصعب إيجاد تعاريف شاملة لها على اختلاف أنواعها وأشكالها.

يمكن إبراز مفهوم البنك (الجهاز المصرفي) من خلال عدة تعاريف نوجزها فيما يلي:

[1] فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المعرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص 01.

- البنك هو مؤسسة تستقبل الأموال من الأفراد وتستخدمها لتنفيذ عمليات الإقراض والعمليات المالية، كما أنها أحيانا تتحمل تكلفة لعرضها وتسيير وسائل الدفع[1].
- تعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها إذ أنها توفر نظاما كافيا يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت كما تقوم بتسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين منشآت الأعمال والأفراد.
- البنوك التجارية تقوم بالوساطة بين الوحدات الإقتصادية ذات الفائض والوحدات الإقتصادية ذات العجز، أي التوسط بين المقرضين والمقترضين[2].
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها[3].
- البنك التجاري عبارة عن أشخاص معنويين مهمتهم العادية والرئيسية إجراء العمليات الموضوعية في المادة 110 إلى 113 التي تنص على أنها المؤسسات التي تقوم بعمليات جمع الودائع من الجمهور ومنح القروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.
- هو عبارة عن مؤسسة تتوسط بين طرفين لديهما إمكانيات أو حاجات متقابلة مختلفة يقوم البنك بتثميرها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها، أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل مقابل ربح مناسب.

وبالتالي يمكن القول أن البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية تعمل في سوق النقد وتمنح الإئتمان قصير الأجل ذلك أنها تقبل ودائع الأفراد والهيئات وتعطي مقابلها وعودا للدفع عند الطلب أو بعد آجال قصيرة يمتد نشاطها إلى كل فروع النشاط الإقتصادي يمكن أن تملكه الدولة أو الأفراد[4].

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية:

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

أولا: من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

- **البنوك التجارية العامة:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنح الإئتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

[1] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، ط2، الإسكندرية، دار وائل للنشر ،2000، ص 15.
[2] د. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان .الأردن، ص 202.
[3] خالد علي الدليمي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الأنيج للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 63.
[4] جمال لعمامرة، المصارف الإسلامية، دار النبأ،1996، ص22.

- **البنوك التجارية المحلية**: ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل : محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد[1].

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، وترتبط أيضا بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

ثانيا: من حيث النشاط:

- **بنوك الجملة**: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى[2].
- **بنوك التجزئة**: وهي عكس النوع السابق، حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى ولكن تسعى لجلب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك والتعامل للأفراد وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ثالثا: من حيث الفروع:

- **بنوك ذات فروع**:وهي منشآت تتخذ غالبا شكل شركات المساهمة ولها فروع في كافة أنحاء البلاد ولاسيما الأماكن العامة، وتتبع اللامركزية في إدارتها ويتصف هذا النوع من البنوك بأنه يخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين الولاية التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي، وتقوم سياسة الإقراض في هذه البنوك على أساس التمييز بين أجل القروض فهي تمنح قروض قصيرة الأجل تتراوح مدة استحقاقها من ستة أشهر إلى سنة كاملة ويشترط أن تستخدم هذه القروض في تمويل رأسمال العامل وذلك لضمان السرعة في استرداد القرض.
- **بنوك السلاسل**:هي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها البعض إداريا لكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة لها، ونشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية[3].
- **بنوك المجموعات**: هي مشبهة بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية تابعة لها وتضع لها سياساتها العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه الشركات بشكل لا مركزي وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، وقد انتشر هذا النوع من البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.
- **البنوك الفردية**:هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص ويكون رأسمالها محدود، وهي تتعامل في مجالات قصيرة الأجل وتقتصر على توظيف مواردها في الأصول بلغة السيولة كالأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقود وبسرعة وبدون خسائر.
- **البنوك المحلية**:هي عبارة عن بنوك تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون مقاطعة أو ولاية أو مدينة أو إقليم معين، وتخضع هذه البنوك إلى القوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها[1].

---

[1] شاكر القزويني، محاضرات اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1987، ص26.

[2] أ. د. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان. الأردن،ط1، 2006، ص32.

[3] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص10/09.

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية وأهدافها:

❖ **الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية:**

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها النقدية وغير النقدية، كما تقدم العديد من الخدمات للعملاء بعد أن كانت خدماتها تقتصر على قبول الودائع ومنح القروض ويمكن تقسيمها إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة.

1. الوظائف التقليدية:

- **قبول الودائع:** تقوم المصارف التجارية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت وضعيتهم أشخاص طبيعيين أو معنويين، أصحاب المؤسسات العمومية أو الخاصة وتتكون هذه الودائع من (ودائع تحت الطلب، ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع خاضعة لإشعار، ودائع إدخارية، موارد الصرف التجاري)[2].
- **تقديم القروض:** تقوم المصارف التجارية (بالإقراض وكذلك السحب على المكشوف، فتح الإعتماد المستند، خصم الأوراق التجارية)، أي إمداد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال والفوائد والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في التواريخ المحددة، ويتم تدعيم هذه العلاقات بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله.

[1] أ.د. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، مرجع سابق، ص34.

[2] جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2005/2004، ص43/42.

الشكل رقم 01: يبين الوظائف التقليدية للبنك التجاري.

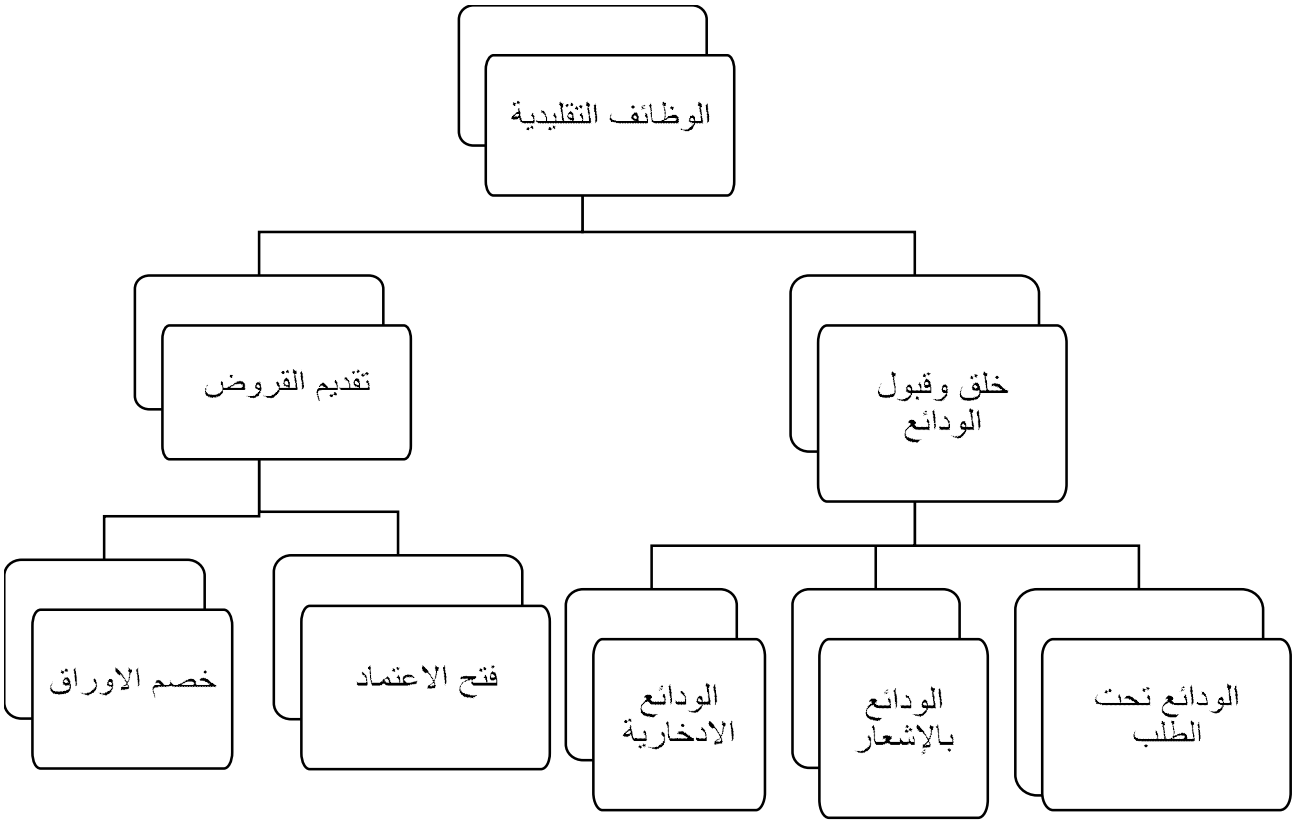

المصدر: من إعداد الطالبتين

2. الوظائف الحديثة:

- ✓ إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الإستثمارات الإقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة.
- ✓ تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، وهنا يجدر الذكر أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال يجب ألا يتجاوزه.
- ✓ وظيفة التوزيع في المجتمعات ذات التخطيط الإقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الإئتمانية.
- ✓ وظيفة الإشراف والرقابة: تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة في استخداماتها، المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت به من أغراض وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها[1].

الشكل 02: يبين وظائف البنك التجاري الحديثة.

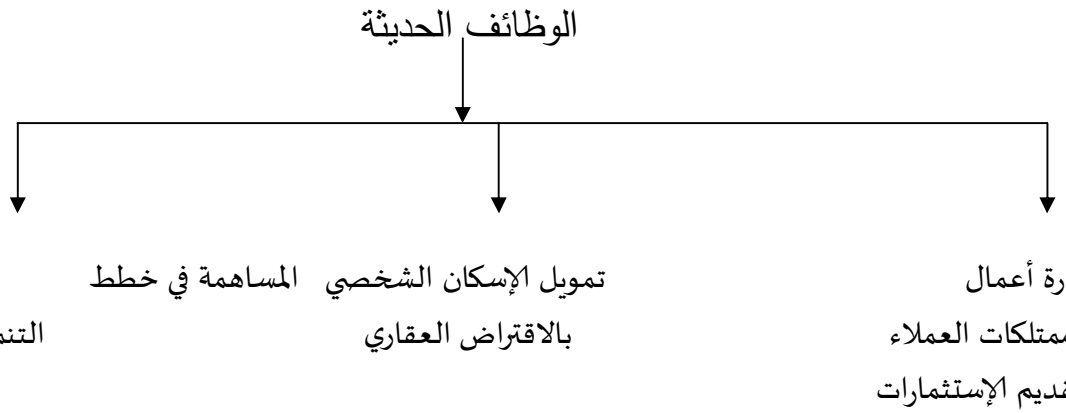

المصدر: أفاق الشقير، أ. عبد الرحمن السالم، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان . الأردن، ص32.

[1] د. محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2013، ص85.

❖ **الفرعالثاني: أهداف البنوك التجارية:**

البنوك التجارية سواء كانت بنوك (مملوكة للأفراد) أو عامة (مملوكة بواسطة الدولة) فإن هدفها الرئيسي هو تحقيق أكبر ما يمكن من أرباح لدائنها وأصحابها (حامل إسمها) بالإضافة للأهداف الثانوية مثل المساهمة والمشاركة في العملية التنموية في البلاد، السعي لتقديم خدمات أفضل لزبائنها. يمكن إدراج أهداف البنك التجاري في النقاط التالية:

أ/ الربحية(Profitability):فالأمر الذي لا شك فيه أن هدف تحقيق الربح وتعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية لأنه إذا تدهورت أحوال البنك التجاري وحقق خسائر ، فإن المساهمين فيه عادة ما يفرون عند أول فرصة وذلك ببيع أسهمهم وربما يتفق أكثر المساهمين ويقومون ببيع البنك إلى أية جهة تستطيع إدارته أفضل[1].

ب/ السيولة(l'iquidity):وهي تعني قابلية الأقل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر لمواجهة الالتزامات مستحقة الأداء حاليا أو خلال فترة قصيرة، والسيولة أول ما تهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية لأن توفر السيولة أمر مرتبط بوجود البنك وكيانه إذ أن البنك لا يستطيع أن يقول لمودعيه تعالوا غدا إذا طلبوا سحب جزء من ودائعهم أو سحبها جميعا.

ج/ الأمان والضمان(Security):ويقصد به أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر، مخاطر التصفية الإجبارية، مخاطر عدم تسديد العملاء للقروض التي منحت لهم مخاطر (السرقة والإختلاس.... الخ) ، إلا أنه إذا حدث أي خلل فإن المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم[2] .

[1] د. سامر جلدة، البنوك التجارية والتوريق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن . عمان، ص31.

[2] د. حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، (المبادئ والأساسيات)، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، ص 207.

المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية:

تعتبر وظيفة منح القروض البنكية الإستخدام الرئيسي لودائع المصارف التجارية وعمليات الإقراض وهي الخدمة الرئيسية التي تقدمها المصارف التجارية وفي نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها ولذلك هنالك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة.

المطلب الأول:ماهية القروض البنكية وتقسيماتها:

في هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم القروض البنكية وتقسيماتها:

❖ الفرع الأول: مفهوم القروض البنكية:

إن القروض من أهم العمليات البنكية، باعتبارها من أهم مصادر الأموال للبنك التجاري في الوقت الحاضر لكونها العنصر الأساسي الذي يزود البنك بالعوائد.

- تعرف القروض بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها[1].
- القرض يعني تسليف المال لإنفاقه على الإستثمار(الإنتاج) أو الإستهلاك وهو يعتمد على عنصرين أساسيين هما الثقة والمدة.
- هو الثقة في العلاقات ما بين الأفراد [2].
- يعرف الإئتمان بأنه عملية مبادلة قيم حاضرة بمقابل وعد وفاء بقيم آجلة مساوية بها، غالبا ما تكون هذه القيم نقودا وهناك طرفان في عملية الإئتمان، الأول مانح الإئتمان ويسمى الدائن أو المقرض والثاني هو متلقي الإئتمان ويسمى بالمدين أو المقترض، وقد يضاف إلى قيمة الإئتمان مبلغ آخر يسمى الفائدة تدفع للدائن مستقبلا نظير تخليه عن القيمة الحاضرة وبناء على التعريف يمكن التمييز بين أربعة عناصر للائتمان:

- علاقة مديونية: حيث يفترض وجود دائن، (هو مانح الائتمان او مدين متلقى الائتمان).
- وجود دين: هو المبلغ النقدي الذي منحه الدائن للمدين والذي يتعين على هذا الأخير أن يقوم برده للأول وفي هذا يظهر ارتباط الإئتمان بالنقود[3].
- الأجل أو الفارق الزمني: هو الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها وهذا الفارق الزمني هو العنصر الجوهري في الإئتمان ويميز بين المعاملات الفورية والمعاملات الإئتمانية.
- المخاطرة: تتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه عن احتمال عدم دفع الدين[4].

مما سبق ذكره نستنتج ان القرض هو مبلغ مالي مدفوع من طرف الجهاز المصرفي للأفراد والمؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي في فترة زمنية محددة وذلك بمعدل فائدة مسبق.

---

[1] د. عبد المطلب، عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 103.

[2] د. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، مرجع سابق، ص 237.

[3] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص90.

[4] د. زينب عوض الله، أ. د. أسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت .لبنان، ص78/77.

❖ **الفرع الثاني: تقسيمات القروض البنكية:**

هناك عدة تقسيمات للتسهيلات المصرفية، تبعا للمعايير المتخذة كأساس للتصنيف سواء من حيث المدة، القرض الضمان أو النشاط الممول.

- **من حيث النشاط الممول تقسم القروض إلى:**

- قروض إنتاجية: وهي تلك القروض التي تقدمها الدولة والمؤسسات المالية والمصرفية، ويكون هدفها تمويل النشاط الإستثماري والإنتاجي خاصة.
- قروض إستهلاكية: وهي تلك القروض التي يكون هدفها تشجيع الإستهلاك خاصة، كالبيع بالتقسيط.

- **من حيث الغرض تصنف إلى ما يلي:**

- قروض تجارية: هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري.
- قروض صناعية: يرتكز هدفها على تمويل الأنشطة الصناعية.
- قروض زراعية. تمويل الأنشطة الفلاحية وما يرتبط بها.
- قروض عقارية: هدفها تمويل الأنشطة ذات العلاقات بالعقارات من مباني، أراضي وإقامة المنشآت الكبرى.
- قروض شخصية: وهي تلك المقدمة للأشخاص لسد النقص في احتياجاتها المختلفة وكذا تلك المقدمة لأصحاب الحرف البسيطة.

- **من حيث الضمان تقسم إلى:**

- **قروض مضمونة**:وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية، أو شخصية وبالتالي تنقسم إلى:

* قروض بضمان شخصي: وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

* قروض بضمان عيني: وقد تكون قروض بضمان بضائع تودع لدى البنك كتامين للقرض، أو قروض بضمان الأوراق المالية.

- **قروض غير مضمونة**:يعرف هذا النوع عادة بالإئتمان الشخصي، إذ تكتفي إدارة الإئتمان في البنك التجاري باعتماد تعهد طالب الإئتمان بالتسديد عند تاريخ الإستحقاق، فهو يبنى على أساس الثقة فيما بين البنك والعميل ورغم ذلك مهما كانت سمعة العميل ووضعه المالي فإن الضمان التكميلي ما هو إلا محاولة إدارية من البنك لغرض الحد من المخاطر التي تحيط بالإئتمان.

- **من حيث المدة تصنف إلى:**

يمكن تقسيم القروض من حيث الفترة الزمنية إلى:

- قروض قصيرة الأجل هي تلك القروض التي تقل مدتها عن سنة أو سنتين، حيث يتم منحها عادة لتمويل رأس المال العامل والسلع الإستهلاكية التي تسدد خلال فترة قصيرة.
- تمثل قروض قصيرة الأجل معظم قروض المصارف التجارية وتعد من أفضل أنواع التوظيف لديها كما أنها تعد الفرع الرئيسي للتوظيف وما يفيض عن ذلك، يوجه لأوجه توظيفات أخرى.
- وتنتظر إدارة المصرف باطمئنان أكبر للقروض قصيرة الأجل وتعد مخاطرها عموما أقل من مخاطر القروض متوسطة الأجل وذلك بسبب إمكانية التنبؤ بقدرة الجهة المقترضة بالسداد بدرجة أكبر من الدقة.

- قروض متوسطة الأجل هي تلك القروض التي لا تزيد مدتها عن خمس سنوات، حيث تمنح لتمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة.
- قروض طويلة الأجل تزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع.

الشكل 03: يبين أنواع القروض البنكية.

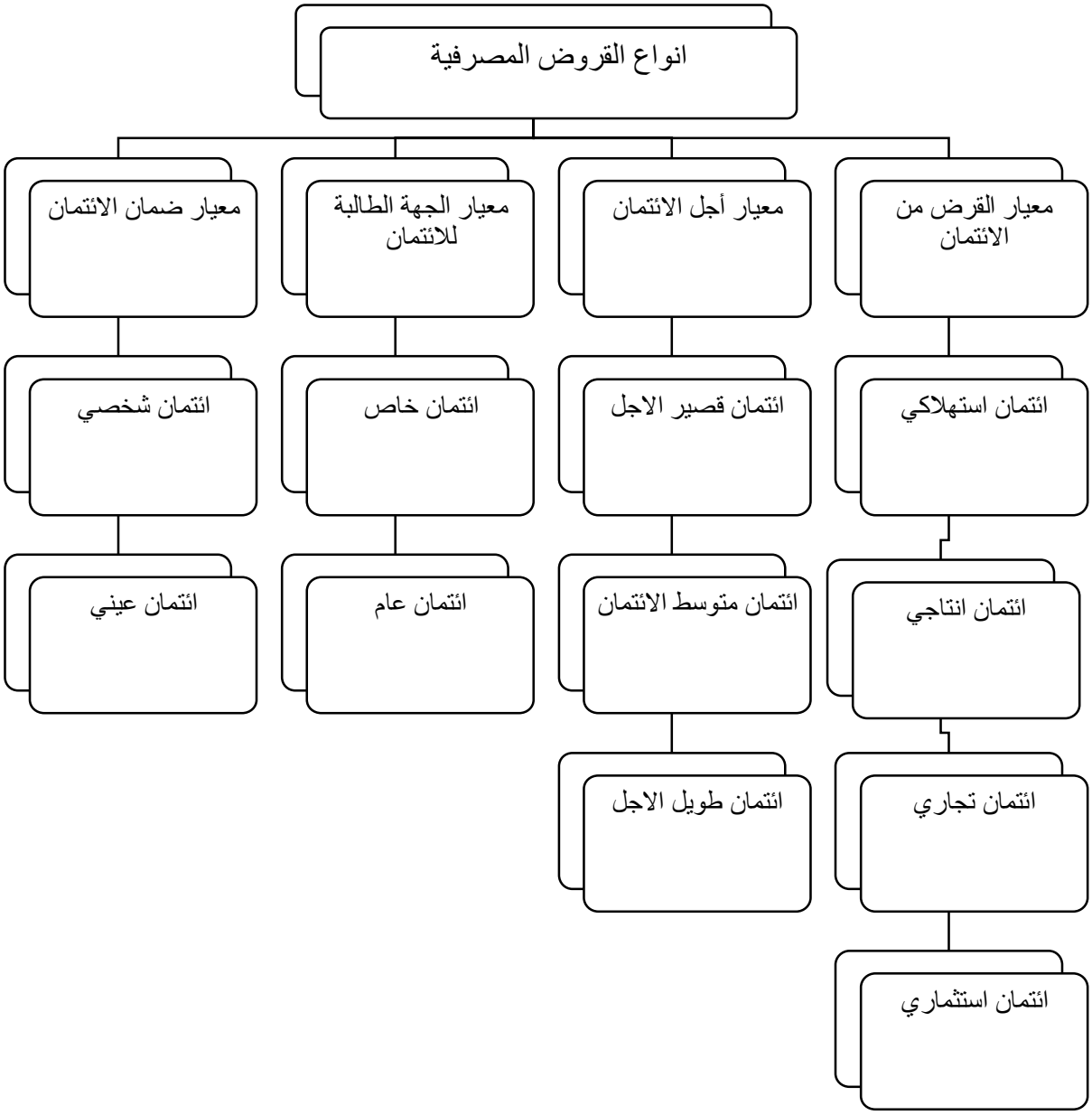

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات السابقة

المطلب الثاني: معايير وإجراءات منح القروض:

تتمتع البنوك بمجموعة من المعايير والإجراءات التي يجب أن تتخذها وتتبعها بدقة عند منحها للقروض ومتابعتها لكي تتجنب الوقوع في المخاطر.

❖ الفرع الأول: معايير منح القروض البنكية:

تعتبر عملية القروض من أهم وظائف البنوك التي يجب أن يكتفي بدراستها وتقييمها ، وتستند البنوك على عدة معايير أساسية عند تقرير منح الإئتمان وتحديد قيمتها وشروطها[1] وتتمثل فيما يلي:

- **شخصية العميل:** وهي تعني مدى استعداد العميل للوفاء بالتزاماته وتعتبر شخصية العميل من أهم العناصر الواجب مراعاتها عند منح القرض، حيث يمكن التعرف عليها من خلال البنوك التي يتعامل معها والموردون الذين يقومون بالتوريد إليه بالإضافة إلى مكانة العميل ومركزه الأدبي في السوق التجارية وخبرته في العمل الذي يؤديه وسمعته التجارية.
- **القدرة على الدفع:** وتعني دراسة قدرة الزبون على مباشرة أعماله وإدارتها بطريقة سلمية، بحيث تضمن للبنك سلامة استخدام الأموال المقدمة لها، وبالتالي سداد الديون في مواعدها ويعتبر هذا العميل من أهم الأعمال الفنية للباحث الإئتماني (مانح القرض) ويعتمد على خبرته والأساليب التي يستخدمها في الحكم على قدرة العميل على الدفع ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة السياسة الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة ومقدرته على المنافسة والتنبؤ، بالإضافة إلى التغيرات في طلب السلع وتنوع منتجاته.
- **رأسماله ومركزه:** يجب أن يتمتع العميل برأسمال مناسب لإمكانية استيراد البنك لمستحقاته وأيضا تمتعه بمركز مالي سليم، لأن عدم تمتع العميل بمركز مالي سليم يعرضه لأزمات مالية كما يؤدي إلى الإفلاس، وتقوم البنوك بدراسة وتحليل القوائم المالية للعميل والتأكد من سلامة مركزه المالي ومن المؤثرات التي يمكن استخدامها للحكم على المركز المالي للعميل .
- **الضمانات:** يؤخذ الضمان من العميل سواء عينيا أو شخصيا، فالهدف من الضمانات هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك وتوفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر فمثلا قد يطلب البنك ضمان من المقترض لعدم توفر رأسمال كافي لديه ولكن يجب مراعاة عدم منح القرض إذا كان مصدره السداد الذي يستند إليه البنك هو بيع الضمان ذاته.
- **الظروف العامة:** قد يتمتع بخصائص حسنة وسمعة طيبة ومقدرة عالية على الدفع بالإضافة إلى سلامة مركزه المالي ولكن كل ذلك لا يعتبر كافيا لمنح القروض وذلك لأن التقلبات الإقتصادية تتحكم في حد كبير في منح القرض، ولذلك يجب الإهتمام بدراسة الدورات التجارية ومركز العميل منها وقت الطلب، يتضمن ذلك صعوبة تصريف المنتجات أو البيع بأسعار منخفضة.

[1] محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1998، ص 216.

❖ **الفرع الثاني: إجراءات منح القروض:**

تتمتع البنوك التجارية بمجموعة من الإجراءات يجب أن تتبعها عند منحها للقروض وهي كثيرة ومتعددة نذكر منها:

- **البحث عن القروض وجذب العملاء:** حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القروض لتسويقها.
- **تقديم طلبات الإقراض:** وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ويجب أن تكون صالحة لإدخارها في الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات[1].
- **الفرز والتصور المبدئي:** وتبدأ عملية الفرز فور تقديم طلبات التنقية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة للبيانات، حيث يطلب استكمال المستندات وتبدأ عملية تعليل الإئتمان وإجراء الإستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.
- **التقييم:** ويتم فيه وضع نتائج التحليل والإستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطقة معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك والذي يقوم بالتقييم الشخصي أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.
- **التفاوض:** تعتبر البدائل محدد التفاوض الذي يجب أن يتم على أساس " أنا اكسب وأنت تكسب وليس على أساس أنا اكسب وأنت تخسر".
- **إتخاذ القرار والتعاقد:** بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد بالتوقيع.
- **سحب القرض وتنفيذ الإلتزام للتمويل والمتابعة:** حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم تنفيذ الإلتزام التحويلي مع متابعة القرض بضمان إلتزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.
- **إسترداد الأموال عند إستحقاق الأصل والأقساط:** يتم تحصيل القرض عند إرجاع عوائد الأصل والأقساط.
- **التقييم اللاحق:** والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ومعرفة نقاط القوة والضعف لتلقيها مستقبلا[2].
- **بنك المعلومات:** من الواجب إدخال المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لإستدعائها والعودة إلى البداية الأولى التي يتم فيها رسم السياسات ووضع الأهداف والأولويات.

[1] هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 16.

[2] هبال عادل، نفس المرجع السابق، ص16.

- **إسترداد الأموال**:من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الإقراض تحصيل القرض وفقا لجداول السداد المتفق في عقد الإئتمان والضمان متابعة عملية السداد والتحصيل، فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل توضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.
  - أي عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض[1].

[1] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء المصارف التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص236.

الشكل رقم04: خطوات منح القروض.

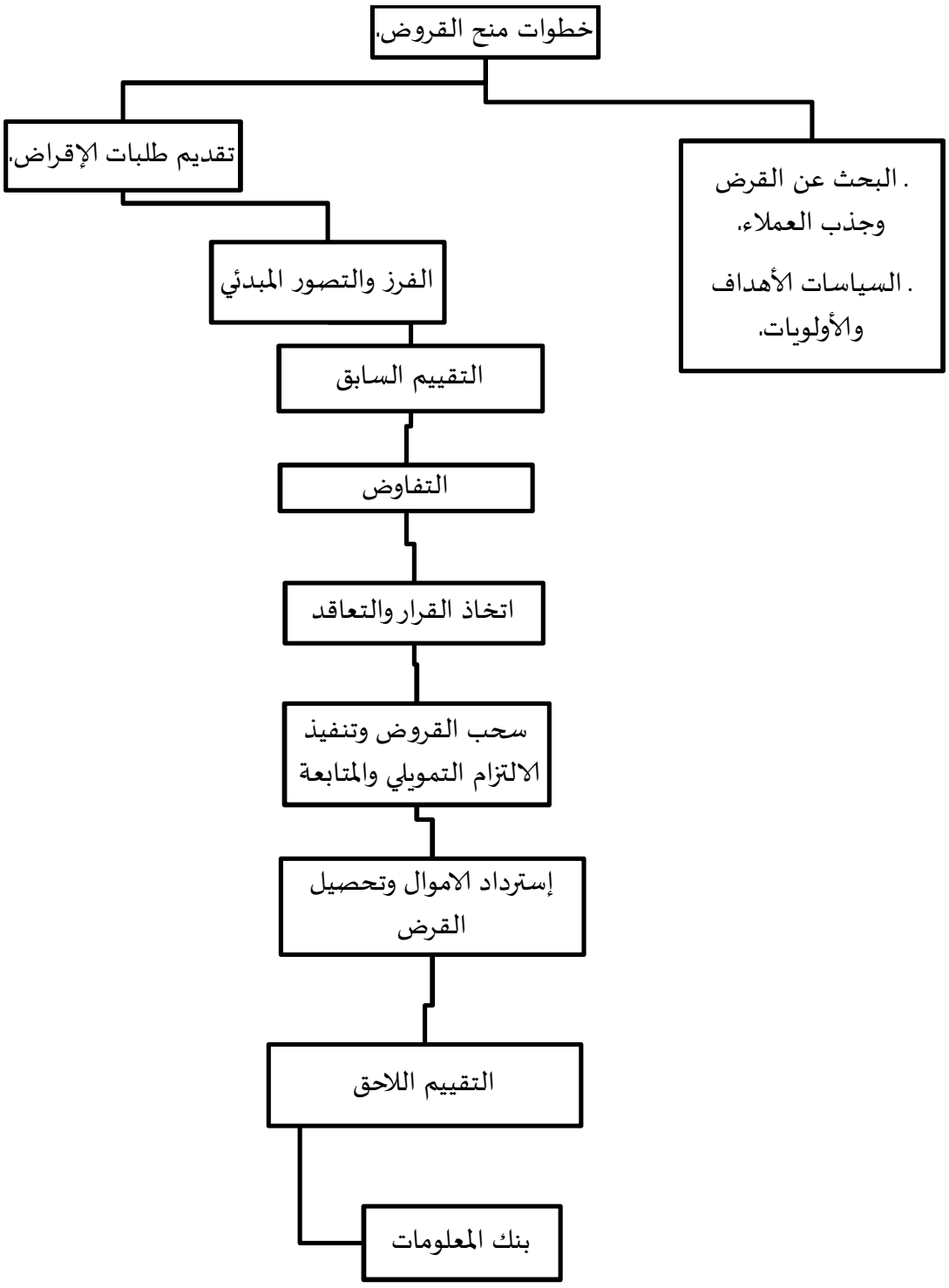

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها إداراتها، الدار الجامعية،الإسكندرية، ص134.

المبحث الثالث: تسيير القروض المتعثرة:

التعثر عموما هو حادث عرضي مفاجئ نتيجة لظهور عائق غريب في مجرى طريق المسيرة يخل بالتوازن ويفقد القدرة على الحركة، وهو بالتالي يختلف عن السقوط والتحكم والإنهيار ونفس المفهوم ينطبق على القروض المتعثرة التي تعتبر حالة خاصة تظهر من خلال عدة مؤشرات وتؤدي إلى جملة من الآثار.

المطلب الأول: مفهوم القروض المتعثرة وأنواعها:

❖ **الفرع الأول: مفهوم القروض المتعثرة:**

تختلف تسمية القروض المتعثرة من تعريف لآخر فهي تسمى الديون المجمدة، الديون الراكدة، الديون العالقة الصعبة والديون الحرجة وتعتبر كذلك ديون مشكوك فيها ويمكن تعريفها كما يلي :[1]

- **القروض المتعثرة:** تقف القروض المتعثرة وسطا بين ديون البنك العادية والمعدومة وقبل التطرق إلى مفهوم الدين المتعثر لابد أن نشير إلى أن التعثر المالي له آثار سلبية على كافة الأطراف سواء (المدين،الدائن،أو المشروع المقترض) بدون أن ننسى الجهات الحكومية التي سوف تتأثر إيراداتها نتيجة للخسائر التي سيتعرض لها المشروع مثل التأمينات الإجتماعية والضرائب.

- يعرف الدين المتعثر أو المشكوك فيه بأنه الدين الذي يقدر البنك إسناده إلى المركز المالي للعمل، وأن إمكانية سداده تكون درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة مع احتمال استهلاكه كله أو بعضه.[2]
- يرى البعض ان الدين يعتبر متعثر متى توقف المدين عن دفع الإلتزامات المستحقة عليه في مواعيدها مما يضطر البنك إلى اتخاذ الإجراءات القانونية ضده.[3]
- القروض المتعثرة هي القروض التي يقوم المقترض بتسديدها، حسب جدول السداد المتفق عليه، مما يوقع البنك ويعرضه لعدة مشاكل وأزمات التي يجب عليه تجنبها ببذل أقصى مجهوده، وذلك بإجراءات وأساليب لمعالجة التعثر على مستوى البنك والعميل وتكون على مستوى الإقتصاد ككل[4]. ويرى البعض أن الدين يعتبر متعثر متى توقف المدين عن دفع الإلتزامات المستحقة عليه في مواعيدها مما يضطر البنك لاتخاذ إجراءات قانونية ضده ، يعرف التعثر المالي بأنه مواجهة المنشاة لظروف طارئة غير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها توليد مردودها الإقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير[5].

---

[1] خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في المصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998، ص 93.

[2] الأنترنيت القروض المتعثرة، الموقع www. Ahram orgeg، تاريخ التحميل: 03.05. 2023، على الساعة 11:00.

[3] خظير حسين، خظيرة جميرة الله، الديون المتعثرة بين مطرقة المصارف وسندات الركود، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الإقتصاد والتجارة الخارجية بعنوان: مستقبل النظام الإقتصادي العالمي في ضوء التطورات، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان 04 ماي 2004، القاهرة، 2004، ص05.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص31/29.

[5] هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية، مرجع سابق، ص156.

وللتعثر المالي أنواع عديدة يمكن شرحها في النقاط التالية:

- **التعثر المالي الفني:** هو عسر مالي بسيط وفي هذه الحالة لتستطيع المؤسسة الوفاء بذلك في حال إعطائها الوقت الكافي للتصرف كبيع بعض الأصول وغير ذلك ويمكن للمؤسسة التغلب على هذا النوع بإعادة ترتيب الإستثمارات في موجوداتها.
- **التعثر المالي الحقيقي:** وهو أشد خطورة من النوع الأول وهنا لا تستطيع المؤسسة الوفاء بالإلتزامات المترتبة عليها حتى ولو أعطيت الوقت الكافي وباعت الأصول، قد تؤدي هذه المرحلة إلى استيلاء الدائنين على الشركة والإشراف عليها وفي ذلك انتهاء لحياة المؤسسات[1].

❖ **الفرع الثاني: تقسيمات القروض المتعثرة:**

إن للقروض القروض المتعثرة عدة أصناف وتقسيمات ، وهي متفاوتة في الخطر كل حسب نوعه، بل بعضها يكون مرغوبا فيه ومخططا لحدوثه ومن ثم يكون للقرض المشكوك في تحصيله أنواعا مختلفة ، وبالتالي ليست كل أنواع القروض المتعثرة خطرا ليسترد، ومن ثم فإن لتعثر القرض أنواعا وأصنافا مختلفة تستلزم بطبيعتها طرقا مختلفة للتعامل معها كما تتباين وجهات النظر للمهتمين بظاهرة القروض المتعثرة بتحديد نوعه وتقسيمه إلا أن الإجماع يشير إلى أنه للقروض المتعثرة أنواع وتقسيمات نوجزها فيما يلي[2]:

أولا/ تقسيم القروض المتعثرة وفقا لمسبباتها: وهذا التقسيم يتفرع إلى ما يلي:

1. **القروض المتعثرة التي سببتها عوامل ذاتية:** ونقصد بهذه العوامل ، العوامل المرتبطة بالمشروع ذاته وكذا سببا مباشرا فيها سواء كان ذلك عن عمد أو عن عدم معرفة ، ومن أهم هذه العوامل نجد[3]:
   - التخلف والإفساد الإداري للمشروع.
   - ارتفاع معدل دورات العمالة.
   - استخدام جانب كبير من رأس المال العامل الخاص بالمشروع، والتوسع في تمويل الإستثمارات طويلة الأجل، دون مبرر لذلك.
   - عند دراسة التكاليف الإستثمارية للمشروع يكون في هذه الدراسة عدة أخطار في التقديرات اللازمة أو قد لا تكون هناك دراسة حقيقية من الأصل.
2. **القروض المتعثرة بسبب العوامل الخارجية:** وهذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالشوارع والمحيطة به من بنوك وموردين وموزعين وجهات حكومية، وهذا يحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إدارة المشروع المتعثر ويمكن لنا أيضا تقسيمها الى قسمين وفقا للجهة الخارجية التي تسببت في تعثر هذه القروض إلى الآتي:

- قصور الدراسات الائتمانية التي أعادها البنك عن المشروع الممول وعدم قيام البنك بمتابعة وزيادة العميل والمشروع والوقوف على سير الأمور فيه.
- خطأ البنك في تقديم الضمانات التي قدمها العميل.

---

[1] منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص157.

[2] محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة (ظاهرة، الأسباب، العلاج)، الطبعة الثانية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 59.

[3] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 64/63.

- سيطرة مفهوم الربحية المرتفعة على متخذي القرار بالبنك وتفضيلهم للمشروعات التي تعطي معدل مرتفع للربحية والتغاضي عن المخاطر التي تكتنفها، وخاصة التغاضي عن القانون الإقتصادي الشهير: (المخاطرة تساوي الربحية).
- و من ثم فتتحقق المخاطرة غير المحسوبة فتلتهم ربحية المشروع وتقضي عليه وتؤدي إلى خسارة جسيمة للبنك الممول[1].

ثانيا/ تقسيم القروض المتعثرة حسب درجة التخطيط:

إن جميع الاستثمارات تكون واضحة في مخططات فترات حرجة يتم التخطيط لها ولكن قد تفشل أحيانا في تحصيل الأموال اللازمة كما وتوقيتا مما يؤدي إلى المشروع وتعثره وبالتالي تنقسم القروض المتعثرة وفقا لهذا المعيار إلى النوعين الآتيين[2]:

1. قروض مشكوك في تحصيلها عشوائية الحدوث:

وهي تلك القروض التي تحدث بشكل عارض، حيث يفاجئ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها، أو التعامل معها ويطلق عليها البعض أنها ترد إلى القوة القاهرة، التي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع، وتؤدي إلى اختلال موارده وإلى عدم قدرته على سداد إلتزاماته، مثل حدوث الثورات وأعمال الشغب والعصيان المدني وغيرها.

وبالتالي هذا النوع من القروض المتعثرة يصعب التأمين ضدها بل وتكون نتيجتها أن يجد المشروع نفسه في موقف لا يحسد عليه، غير قادر على حل لسداد إلتزاماته التي حل موعد إستحقاقها.

2. قروض مشكوك في تحصيلها مخططة مرحلية:

تعتبر هذه القروض ذات طابع خاص أي تكون معروفة سابقا ومتنبئا بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين التدفقات النقدية الخارجة من المشروع وتلك الداخلة إليه، وفشل المشروع مع عدم قدرته على تغطية هذه الفجوات من الإلتزامات والإحتياجات التي من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة، كما ترتبط هذه القروض بالمشروع أو النشاط الإقتصادي الذي تم تخطيطه، وتستخدم هذه الأخيرة للضغط المباشر وغير المباشر على كل من يهمهم استمرار المشروع، قدر كبير من البراعة في التفاوض لإقناع هذه الجهات بأهمية استمرار المشروع.

[1] محسن أحمد الخضري، مرجع سبق ذكره، ص65/64.

[2] محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص 65/64، حمزة محمد الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني المصرفي، مؤسسة الوراق، عمان ،2002، ص 236.

ثالثا/ تقسيم القروض المتعثرة حسب مرحلة اكتشافها:

وفقا لهذا التقسيم تصنف القروض المتعثرة إلى ما يلي:

1. **قرض متعثر أولي في مرحلة التكوين:** لاتزال أسبابه كامنة تحت السطح، يأخذ بوادر غير محسومة أو ملموسة ولا تثير إنتباه المقرضين، بحيث أن المخاطرة لا تزال أولية.[1]

2. **قرض متعثر ثانوي في مرحلة النمو:** وهي قروض متعثرة تلي القروض السابقة أي يزداد تطور التعثر المالي وهنا ما يعرف بمرحلة النمو والتنامي، ومظاهرها تصبح ملموسة وواضحة، وأعراضها تتفاقم يوما بعد يوم.

3. **قرض متعثر مكتمل في مرحلة النضج:** حيث بلغ شدة أزمته أقصى حد له وأصبحت أوضاعه بالغة السوء وتهدد استمراره وفي الوقت ذاته تفرض أوضاع المشروع المزيد من الإهتمام من جانب المحيطين به والمتعاملين معه.

4 . **قرض متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء:** حيث يكون قد تم وضع خطة تقويم المشروع المدين وتصفيته وفقا للخطة والسيناريو الذي إتفق عليه الدائنون.

ويهتم الباحث المدقق لهذه المراحل بدقة ومعرفة أسبابها وعواملها والظروف المولدة لها والمساعدة على نشأتها حتى يسهل التعامل معها ومعالجتها بشكل سليم.[2]

رابعا/ تقسيم القروض المتعثرة وفقا لدرجة استمرارها وصدقها:

يمكن تبيان ذلك في النقاط التالية[3]:

1. **وفقا لدرجة ثباتها أو استمرارها:** على هذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين متماثلين في أولها هي قروض مشكوك في تحصيلها (دائمة، مستمرة) وهي تلك التي تتصل بأسباب هيكلية، وبالتالي تأخذ وقتا طويلا لمعالجتها وذلك لإصلاحها اصلاحا جذريا يحتاج الى جهد كبير سواء في القيام به أو في إقناع القائمين على المشروع باستخدامه أو قبوله كعلاج لحالة التعثر التي أصابت المشروع.

أما بالنسبة للنوع الثاني فهي تلك القروض مشكوكة التحصيل العارضة، وهي التي تحدث بشكل عارض ونتيجة لممارسة النشاطية للمشروع، ويسهل التغلب عليها كون ان أسبابها عارضة وبسيطة.[4]

2. **وفقا لدرجة صدقها:** وفقا لهذا المعيار يتبين أن هناك قروض مشكوك في تحصيلها حقيقية وهي التي تحدث فعلا نتيجة لأسباب حقيقية وفعلية وكعارض للنشاط الإقتصادي الذي يمارسه المقترض، وليس عن عمد أو

---

[1] أشرف عبد المنعم إبراهيم، الديون (تعريفها، أسبابها، علاجها)، ندوة بعنوان: دور الإئتمان المصرفي في تنشيط السوق، مركز ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان14 مارس1999، ص 12.

[2] هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية، مرجع سابق، ص 56.

[3] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 72/71.

[4] عبد محمود حميدة خلف، إطار مقترح لتدعيم فعالية ومراجعة الإئتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثالث، السنة الثانية والعشرون،2002، ص152.

تخطيط، ومن ثم معالجتها بأدراك هذه الأسباب. وهناك أيضا قروض مشكوكة التحصيل وهمية التي كثيرا ما يقوم بها المستثمرين والأجانب، حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات والأجانب والعصابات الدولية بانتهاز فرص اجتياح الدول النامية إلى عدد من المشروعات وإقامتها فيها للاستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم الخالي الذي تقدمه، وتقوم هذه المشروعات باستنزاف رأس المال والعائد المحقق وتحويله على شكل أرباح إلى الخارج وبعد انتهاء فترتي الدعم والإعفاء يقوم المستثمرين بإعلان تعثر المشروع وإفلاسه.

وقد يزداد الوضع تفاقما عندما تقوم العصابات الدولية باستخدام المشروعات المقامة كغطاء وواجهة لتغطية نشاط إجرامي تقوم به، وعند اكتشاف ذلك تكون العصابات قد نجحت في الاستيلاء وتهريب أموال البنك.

الشكل رقم 05: أسس تصنيف الديون المتعثرة.

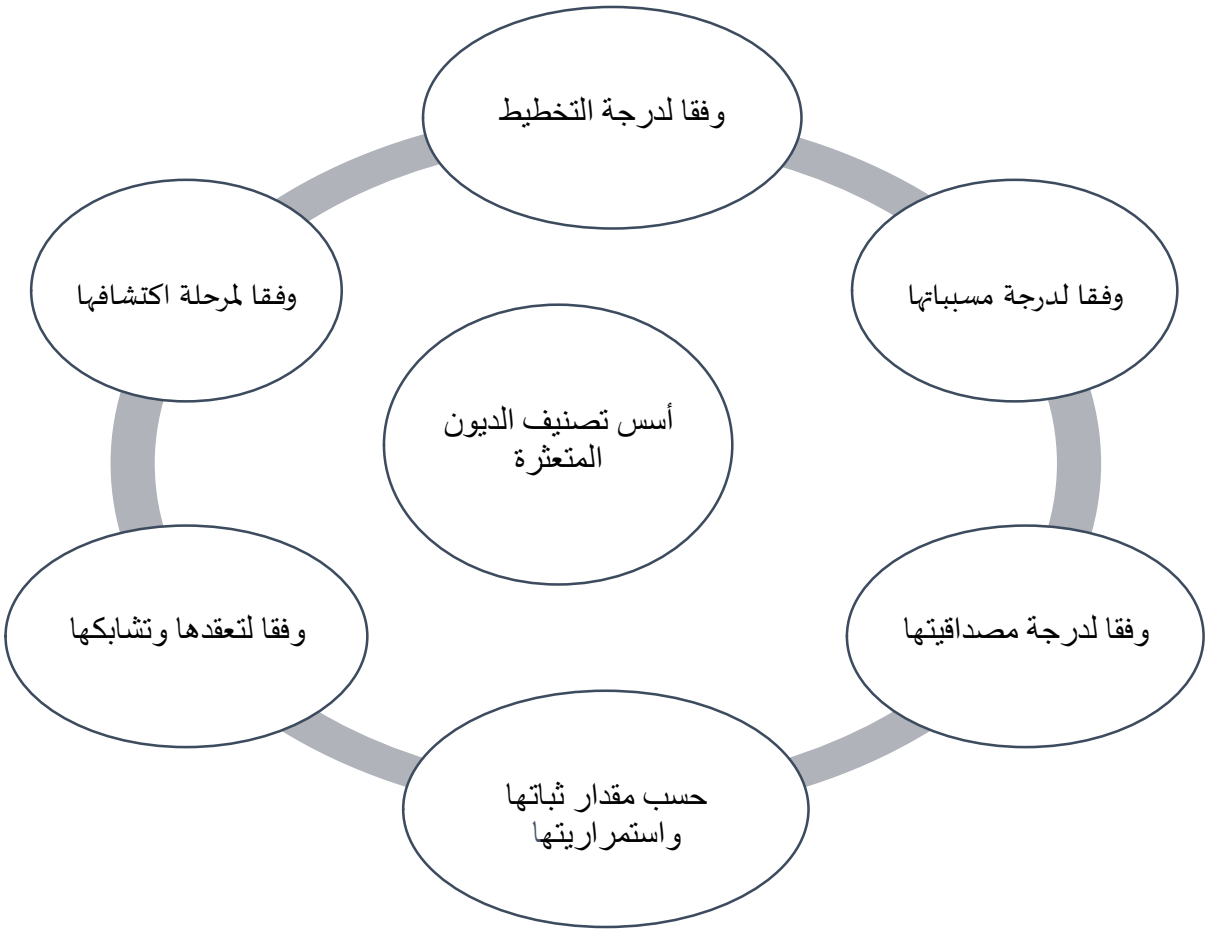

المصدر: محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة الأسباب العلاج، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ص60.

المطلب الثاني: مشاكل القروض البنكية المتعثرة:

يمكن عرض عدد من مشاكل القروض البنكية المتعثرة نوجزها فيما يلي:[1]

أولا: مشاكل ترجع إلى العملاء:

- ✓ عدم قدرة العملاء على السداد في تواريخ الإستحقاق نظرا للتوسع في التسهيلات بالعملات المختلفة دون ضوابط.
- ✓ استيلاء العملاء على أموال البنوك أو الهروب إلى الخارج بدون سداد.
- ✓ خروج بعض أخصائي الإئتمان المصرفي عن القواعد المصرفية المعروفة في دراسة ومتابعة الإئتمان.
- ✓ عدم استقرار كليات الإئتمان.
- ✓ عدم توفر مؤشرات إقتصادية لمختلف القطاعات الإقتصادية للاسترشاد بها في تقييم كليات الإئتمان.
- ✓ الخلل في إعداد دراسة الجدوى للمشروع الممول.

ثانيا: المشاكل البنكية في تعثر القروض:

- ✓ منح القروض البنكية لاعتبارات شخصية.
- ✓ غياب الرقابة على الإئتمان المصرفي.
- ✓ الإستعلام غير الكافي أو غير الدقيق عن العميل.
- ✓ أخطاء في تقديرات الدراسة الإئتمانية.
- ✓ منح العميل تسهيلات ائتمانية أقل أو أكثر من طاقته.
- ✓ فقدان أو قلة المتابعة الجدية للمشروع الممول مع غياب بيانات دورية عن سير أوضاعه.[2]
- ✓ التحقق من استمرار توافر كافة الظروف والمقومات التي حدثت بإدارة البنك إلى المنح.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 31/29.

[2] عبد الجليل بوداح، استخدام الأنظمة الخبرة في مجال اتخاذ القرار. قرار منح القروض البنكية، . دراسة تحليلية تطبيقية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007، ص 231.

المطلب الثالث: الطرق المصرفية لعلاج القروض المتعثرة:

نتناول في هذا المطلب أهم الطرق والمناهج التي يمكن من خلالها علاج القروض المتعثرة ونوجزها فيما يلي:

أولا: تعويم العميل وانتشاله انتعاشه:

1. **تعويم العميل:** يواجه البنك مشكلة تعثر أحد العملاء نتيجة لظروف استثنائية مستعجلة وليست دائمة، ويكون لها تأثير على قدرة العميل على السداد، وبالتالي تصبح هناك صعوبة للخروج من هذه الازمة دون الحصول على مساندة أو دعم البنك له.

وتعتبر عملية تعويم العميل من أول وأهم المراحل التي يتم إستخدامها لمعالجة الديون المتعثرة والتي تتمثل في إعطاء العميل فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد الدين وفوائده من سنة إلى ثلاث سنوات، بحيث تتضمن عملية التعويم إجراءين إما إعادة هيكلة الدين أو التنازل عن جزء من الفوائد أو كلها، واستعادة قدرته على سداد الدين المتعثر.

2. **انتشال العميل:** يتم في هذه المرحلة إتخاذ إجراءات من طرف البنك، تتضمن التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل، وتوجيهه لخطة عمل مستقبلية، بحث يكون هدفها الرئيسي هو موازنة التدفقات النقدية بحيث تغطي إيراداتها نفقاتها وتحقق فائض مناسب، كما يمكن للبنك تحويل القرض إلى مساهمة في رأس المال ويصبح البنك شريك للعميل وتصبح له القدرة على التدخل في إدارة النشاط.

وتنتهي هذه المرحلة بإحداث توازن بين التدفقات النقدية الداخلة للمشروع والخارجة منه.

3. **إنتعاش العميل:** تعتبر هذه المرحلة من المراحل الهامة والتي تقوم بتحويل العميل من كونه عميل متعثر إلى عميل غير متعثر، والتي تكون عن طريق منح العميل قروض جديدة ذات شروط مساعدة له لتمكنه من القيام بعمليات الإحلال والتجديد والصيانة الدورية، ويشترط في هذه المرحلة أن تتوفر جملة من الشروط الأساسية حتى يتحقق الانتعاش المطلوب للعميل وأهمها ما يلي:

- إن لم تكن قد انتهت فعلا أو أن سبب الإضطراب المفاجئ الذي حدث للعميل قد تمت معالجته.[1]
- أن يكون العميل قادرا على تجاوز الأزمة وأن تكون له العزيمة والإرادة الكاملة لتحمل الجهد والتكلفة والمخاطر التي يتضمنها قرار التوسع.
- أن تكون مرحلة الركود التي سببت إعسار العميل قد اقتربت من الإنتهاء.
- أن يكون العائد على الإستثمار أعلى من معدل الفائدة التي سيطبقها البنك على القروض.[2]

[1] فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الإئتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009/2008، ص97.

[2] مرجع سابق، ص 98.

ثانيا: تنازل البنك عن جزء من ديونه المتعثرة: في سبيل استرجاع الديون المتعثرة يجب على البنك أن يضحي بجزء من أرباحه بالتخلي عن العوائد التي تأتيه من العميل من قبل أو التي يتوقع الحصول عليها مستقبلا ولا شك ان هذه التضحية ستمكن البنك من الوصول إلى تسوية ودية مع العميل ويكون هذا في شكل من الأشكال[1] التالية:

. أن إعفاء العميل المتعثر من كل أو جزء من العوائد التي احتسبت عليه ستكون مقابل سداد لباقي المديونية على شكل أقساط بدون عوائد.

. أن الإعفاء من العوائد المقيدة على الحساب منذ بداية التعامل سيكون في المقابل سداد العميل لكل الدين دفعة واحدة.

ثالثا: شراء جزء من اصول العميل سدادا للمديونية: يضطر البنك خلال هذه العملية بأن يقوم بشراء عقارات مدينة سدادا لديون العملاء وخاصة الذين لا تكون لديهم تدفقات نقدية تمكنهم من سداد المديونية، مع مراعاة ان يتم التصرف فيها إما باستغلالها أو بإعادة بيعها خلال الفترة التي يحددها القانون البنكي والإئتماني، وأن يحصل على إذن من البنك المركزي باستمرار ملكيته لها إلى أن يجد مشتري مناسب لتلك العقارات، وبالتالي أن هذا الحل يتوقف على قدرة البنك على تسيير تلك الأصول ووضع العميل ويجب على البنك مراعاة ما يلي:

- ❖ بعد التأكد تماما من عدم وجود تدفقات نقدية لدى العملاء يتم اللجوء إلى هذا الأسلوب لسداد المديونيات.
- ❖ إعادة تقدير العقارات المراد شرائها من العملاء عن طريق المكتب الإستشاري للبنك قبل أن تتم عملية الإقتناء.

كما توجد عدة أساليب أخرى تستخدم في معالجة القروض المتعثرة، وهي فحص محتويات ملف الإئتمان بحيث يجب الحصول على البيانات الحديثة وأخر القوائم المالية لتحليلها وحفظها في الملف ولابد من إبقاء الملف كاملا لجميع المستندات الهامة والضرورية وأخذ حذرها من أول النتائج السلبية لتسريح بالسماح للعميل باستكمال التسهيلات المقدمة إليه قبل استكمال المستندات المطلوبة أو قبل توقيع العقود.

- ❖ ضرورة جمع المعلومات عن ممتلكات العميل (شركات، ودائع ، أراضي) استعدادا لاقتراح مناقشة برنامج التسوية مع العميل.[2]

رابعا: تصفية الدين: يكون القرار الحتمي هو الصفية عندما لا تعود للمشروع مقومات استمرار مهما اتخذ من أجله من خطوات تصحيحية، أي من صورها القانونية وبطبيعة الحال لا تلجأ المصارف إلى هذا البديل إلا أن تقوم بالتأكد من النواحي التالية:

[1] مرجع سابق، ص130/129.

[2] عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، دار النشر، عمان، 1999، ص 287/286.

- ❖ لا جدوى من المعالجة والإصلاح أو التغلب على الأزمة التي تواجه العميل، بحيث يتأكد البنك من أنها دائمة وغير عارضة، وأنها مرتبطة بالهيكل الرئيسي للمنشأة وليس بالأداء الخاص بأحد الأقسام وأنه يستحيل التحكم فيها أو توجيهها.
- ❖ أن العميل لا تتوافر لديه القدرة والخبرة في التحول إلى نشاط أكثر رواجا ونجاحا وهذا نتيجة أن النشاط الذي يمارسه قد وصل إلى مرحلة الانحدار وليس من المتوقع أن ينتعش مرة أخرى.

خامسا: تسوية الدين: المشروع الذي تكون لديه مقومات الاستمرار وإمكانية إعادة الانطلاق بعد تعثره، وعادة ما يكون المشروع مستمر في النشاط لكن بدرجة من درجات التعثر أما لقصور الهيكل التمويلي أو الفني أو الإداري وهناك عدة مناهج يمكن أخذها بعين الإعتبار عند تسوية الدين .[1]

المبحث الرابع: إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية:

معظم المصارف وبشتى أنواعها تتعرض إلى العديد من المخاطر المالية، بحيث تؤثر على نشاطها وأعمالها فالمخاطر التي تمس البنك هي مخاطر مستقبلية وتمثل كذلك التغير الذي يحدث على قيمة النقود، تفرض عملية تحليل الخطر على المصرف ضرورة أن يعرف مختلف المخاطر ومصادرها لكي يتمكن من متابعتها ومراقبتها.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض البنكية ومصادرها.

تتمثل المخاطر الإئتمانية في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون على استرداد القرض، وتنشأ هذه الأخيرة بسبب لجوء البنك إلى منح القروض أو الديون للأفراد والقطاعات الإقتصادية على استرجاع حقوقه والمتمثلة في القرض وفوائده.

❖ الفرع الأول: مفهوم المخاطر البنكية:

1. **تعريف الخطر:** يمكن تعريف كلمة مخاطرة بأنها إمكانية حدوث أمر خطير أو غير مرغوب فيه، وهي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد ،حجمه، زمنه، أو انتظامه [2].

- ويعرف بأنه الخسارة المادية المحتمل حدوثها نتيجة لوقوع حادث معين وعلى حسب هذا التعريف يمكن تحديد نوع الخسارة على أنها خسارة مادية[3].
- الخطر هو حالة عدم التأكد أو الخوف من ظاهرة معينة، بالنظر لما قد يترتب عليه من نتائج مضرة مالية كانت أو إقتصادية[4].

2. **تعريف المخاطر البنكية:** نعرض مجموعة من التعاريف حتى نحدد مفهوم المخاطر:

- المخاطر البنكية هي تلك المعوقات التي تواجه البنك وهو يمارس نشاطه اليومي، فالمخاطرة تمثل عدم قدرة المقرض سداد ما عليه من ديون مما يستلزم خسارة رأس مال المقترض وتمثل هذه الخسارة الحدث

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 123/122.

[2] بلعزوز علي، استراتيجيات المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد7، جامعة الشلف .الجزائر. 2010/2009، ص331.

[3] أسامة عزمي سلام شقيري تورمي موسى، إدارة المخاطر والتأمين، الدار الجامعية، عمان .الأردن، ط 1، 2007، ص20.

[4] عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل سيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان .الأردن، 2009، ص26.

الأكبر والأكثر خطورة والمبالغ غر المسترجعة تؤثر مباشرة على النتائج لذا يجب المتابعة للحذر من مخاطر القروض[1].

- تعرف أيضا على أنها عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو نسبتها في رأس مال المستثمر الذي يشكل عنصر المخاطرة وتعود عملية انتظام الفوائد الى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية[2].
- المخاطر عبارة عن وضع أو ظرف واقعي فيه تعرض لوضع معاكس، ويقصد بالمخاطرة حالة يكون فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس للنتيجة المرغوبة أو المألوفة[3].
- من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن المخاطر البنكية لها معنى واحد وهو أنها حالة من عدم التأكد من وقوع خسائر غير محتملة في المستقبل.

❖ الفرع الثاني: مصادر المخاطر البنكية:

1. **مخاطر نظامية**:أو مخاطر عامة، تكون هذه المخاطر وليدة عوامل يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها مثل: مخاطر التضخم، تغير أسعار الفائدة، مخاطر الكساد ومخاطر التغيرات التكنولوجية.

لهذا فإن هذا النوع من المخاطر يساهم وبشكل كبير في تباين عوائد الاستثمارات المتوقعة ، كما يتعرض لها المستثمرون كل على حسب نوعه وهذا تبعا لاختلاف القطاع الذي يعمل فيه المستثمر سواء كان فرد أو شركة أعمال[4].

2. **مخاطر غير نظامية**:أو مخاطر خاصة عكس السابقة، وتسمى أيضا بالمخاطر الإستثنائية، أو المخاطر التي يمكن تفاديها كما تسمى أيضا بالمخاطر الداخلية لارتباطها المباشر بالشركة المستثمر فيها[5].

تنشا هذه الأخيرة بسبب ظروف خاصة بالوحدة الاقتصادية أو شركة الأعمال وهذا النوع من المخاطر يمكن المستثمر من التخلص من آثارها من خلال التنويع، بحيث تضمن هذه الأخيرة نوعا من الاستقرار في العوائد.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية وأدوات مواجهتها.

❖ الفرع الأول: أنواع المخاطر البنكية:

إن البنك عند قيامه بعملية الإقتراض يتعرض للعديد من المخاطر وهي كالتالي:

1. **مخاطر تقلبات سعر الفائدة**:وهي المخاطر التي يتحملها البنك جراء منحه قرضا بسعر الفائدة السائد، معطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف، بعد ذلك اضطراره إلى إعادة تمويل القرض بسعر فائدة أعلى، بحيث أنه إذا كان سعر الفائدة الذي يفرضه البنك على القرض ثابتا ويرتفع سعر إعادة التمويل فإن المردود الصافي

---

[1] منير إبراهيم الهندي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] حسين علي خربوش وعبد المعطي أرشيد، الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار المكتبة الوطنية، عمان .الأردن، 1996، ص41.

[3] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية . مصر، 2007، ص16.

[4] سمير آيت عكاش، تسيير مخاطر القروض في البنوك الجزائرية، مذكرة أعدت لنيل درجة الماجيستير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2005/2004.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص166.

الذي يحققه البنك سوف ينخفض، ذلك لأن توقيت منح القرض لا يتطابق مع توقيت فرص حصول البنك على الودائع، وهكذا يتعرض البنك إلى درجة من التقلبات في أرباحه بسبب تقلبات أسعار الفائدة[1].

2. **المخاطر التشغيلية**:وهي التي تكون متصلة بالاختلال الوظيفي في نظم المعلومات، وكذا نظم رفع التقارير، رصد المخاطر الداخلية وأيضا في غياب التتبع والإثبات الكفء للمخاطر، بحيث يمكن أن يستمر تجاهل بعض المخاطر وإلى تتخذ إجراءات صحيحة[2].

3. **مخاطر عدم التسديد**:نتيجة لتدهور الكفاءة الإدارية في نشاط العميل وإدارته فإن البنك يتعرض لمخاطر عدم التسديد ، وهذا ما يؤدي إلى عدم الإستغلال الكفء للأموال المقترحة وبالتالي تراجع القدرة الإنتاجية وجودة المنتجات التي يتخصص العميل في تقديمها نتيجة لخلل في أساسيات وأساليب الإنتاج المتبعة[3].

4. **مخاطر السوق** : تعني التقلبات السوقية التي تمس الأموال المالية المختلفة والعقارات ، حتى مع ثبات الربحية للورقة أو العقار[4].

5. **مخاطر متعلقة بشخصية العميل**:ترتبط هذه الأخيرة بالعناصر الأساسية المتعلقة بالجدارة الإئتمانية للعميل مثل: التزامه،أهليته، شجاعته، الوفاء بديون الآخرين والمتعاملين معه وسلوكياته الأخلاقية[5].

6. **مخاطر تقلب أسعار العملة**:كثيرا ما يحدث تذبذب لأسعار الصرف إما هبوطا أو صعودا، وعند بيع أو شراء العملة في ظل هذه التذبذبات تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار ويتحمل البنك خسائر وتصعب عليه حماية أمواله أو حتى أموال عملائه ضد هذه التقلبات، خاصة ونحن تذبذبات غير متوقعة في الآونة الأخيرة.

❖ **الفرع الثاني: أدوات مواجهة المخاطر البنكية:**

قامت المصارف باستخدام بعض الضمانات كوسيلة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها وأهمها ما يلي:

1. **الضمانات الحقيقية**:تتمثل في قائمة واسعة من (سلع،تجهيزات، وعقارات) وهي الشيء المقدم كضمان، تعطى هذه القائمة على سبيل الرهن وليس تحويل الملكية وهذا لضمان استرداد القرض وهي تتضمن:

*الرهن الرسمي: بمعنى يتم نقل مصلحة معينة بغرض ضمان استرداد الأموال المقترضة، وتشمل هذه الممتلكات القيم المنقولة وغير المنقولة[6].

*الرهن الحيازي: يقوم المدين بتسليم الضمان للدائن(البنك) ليصبح في حيازته وهذا كتأمين لقرضه أو أي التزام ناشئ بين الطرفين وفق ما هو محدد في الإتفاق، والملكية هنا تكون من نصيب المودع (صاحب الرهن) إما الحيازة

[1] توفيق سعيد بيضون، الإقتصاد السياسي الحديث، المؤسسات الجامعية للدراسات، النشر والتوزيع، بيروت: لبنان، 1994، ص238.
[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص20
[3] فريد راغب النجار، إدارة الإئتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: مصر، 2000، ص201.
[4] عيسى ضيف الله المنصور، نظرية الأرباح في المصارف، دار النفائس، عمان، ط 1، 2007، ص141.
[5] أحمد غنيم، صناعات قرارات الإئتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، مطبعة المستقبل، الإسكندرية: مصر، ط2، 1999، ص37.
[6] هبال عادل، مرجع سبق ذكره، ص41.

فتكون من نصيب المودع إليه(البنك)، وبالتالي فإن البنك له كامل الصلاحية للإحتفاظ به إلى حين سداد الدين، وإن لم يستطع المودع تسديد الدين فيحق للبنك التصرف فيه وبيعه لاسترجاع أمواله.

المطلب الثالث: مقررات لجنة بازل 2:

❖ الفرع الأول: مفهوم اتفاقية لجنة بازل:

مع كل التطورات الإقتصادية والمستجدات الواقعة في الأسواق البنكية العالمية، اقتنعت اللجنة بضرورة إعادة النظر في اتفاقية بازل 1 والتي كانت سنة 1988(بالرغم من التعديلات الصادرة بعد إطلاق نسبة كوك نهاية 1988) للتأقلم مع هذه التحولات، كانت نتيجة هذه المراجعة هي تشكيل اتفاقية جديدة حول معايير الأموال الخاصة في مجال البنوك ، تضم مقاربات أكثر دقة في ضبط الكفاية المطلوبة لمواجهة المخاطر وضبط تنظيم مستويات الأموال الخاصة وأكثر استيعابا وتحليلا لأصناف المخاطر البنكية، فانطلقت في دورة استشارية عام 1999، حول اتفاقية جديدة على غرار بازل 1، اختتمت في جوان 2004 بصدور مقرر اللجنة الذي يتضمن معايير بازل2.[1]

الجدول رقم 01: الدعائم الأساسية لمقررات اتفاقية بازل 2:

الدعامة الأولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
• **متطلبات الحد الأدنى:** . لا تغيير في المعدل المتمثل 08 بالمائة وكذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق. . تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الإئتمانية، كما تم إضافة متطلبات إتجاه المخاطر المستقبلية. . بالنسبة للمخاطر الإئتمانية هناك ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى وهو الأسلوب المعياري وأسلوب التقييم الداخلي وأسلوب التقييم الداخلي المتقدم. . هناك حوافز المصارف لاستخدام أساليب التقييم الداخلي، إلا أن ذلك يتطلب تواجد	• **عمليات المراجعة الداخلية:** . أربعة مبادئ أساسية. . يتوجب على البنوك امتلاك أساليب لتقييم الكفاءة الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر وأن تتطلب أيضا استراتيجية المحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة. . يتوجب على الجهة الرقابية مراقبة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال. . يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع	• **إنضباط السوق:** . يعمل إنضباط السوق على تشجيع سلامة البنوك وكفايتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية. . هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية وهي: نطاق التطبيق، تكوين رأس المال، عمليات تقييم إدارة المخاطر، بالإضافة إلى كفاية رأس المال.

[1] محمد زرقون، حمزة طيبي، نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير بازل 2، المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، 13/12ديسمبر2011، ص07.

أنظمة رقابية فعالة، وكفاءة كبيرة في جمع البيانات والمعلومات وإدارة المخاطر. . بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك ثلاثة أساليب لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهي أسلوب المؤشر الأساسي، الأسلوب المعياري، وأسلوب القياس المتقدم، ويتم الإختيار وفقا لشروط معينة.	احتفاظ البنوك بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب. . يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب، واتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى. . هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية بمخاطر التركيز ومخاطر أسعار الفائدة.	

المصدر: مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي أيام 10/09 سبتمبر 2013، إسطنبول: تركيا، ص 05.

❖ الفرع الثاني: إنعكاسات مقررات بازل 2 على النظام البنكي :

1. **الإنعكاسات الإيجابية**: وتتمثل فيما يلي:

- ✓ توسيع قاعدة المخاطر والأخذ بعين الإعتبار الأدوات المستحدثة للتقليل منها.
- ✓ إمكانية الإستفادة من تخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي.
- ✓ نفي أو إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها.
- ✓ ضمان سلامة البنوك وكذا الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي.
- ✓ التأكد من المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طريق توفير تشريعات وأنظمة متكافئة ما بين مختلف الدول التي تنشط فيها.

2. **الإنعكاسات السلبية**: تتمثل نقائص هذه الإتفاقية في:

- ➢ لم تراع الحالات الخاصة لبعض الأنشطة البنكية، نخص بالذكر المصارف الإسلامية.
- ➢ لم تعط تصنيف إئتماني لبعض ممارسات البنوك، مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها.

- فشلها في حماية البنوك من الضغوطات الإئتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة المالية العالمية سنة2008، الأمر الذي جعل بعض الإقتصاديين يشككون في الإفتراضات التي يقوم عليها إطار بازل2.[1]
- تعتبر تحدي حقيقي للبنوك التي تتواجد في دول العالم الثالث، نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها.
- تتواكب مع البنوك الكبيرة التي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها .

[1] مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 06.

خلاصة الفصل الأول:

لقد حاولنا من خلال الفصل الأول أن نعطي لمحة عن البنوك التجارية وأهم الأهداف والوظائف التي تسعى إليها وأهم مواردها واستخداماتها، كما تحدثنا عن القروض وأهميتها القصوى بحيث تعتبر أهم ركائز الإقتصاد الوطني، التي تساعد بشكل فعال في تداول الأموال .

تطرقنا بعد ذلك إلى كيفية تسيير القروض المتعثرة وأهم الطرق المصرفية لمعالجتها، كما نجد أن البنوك تبذل قصارى جهدها في البحث عن أفضل الطرق والوسائل قبل أن تتم عملية الإقراض وهذا للوقاية من المخاطر وعدم الوقوع فيها .

كما تحتاج عملية التعامل مع القروض المتعثرة إلى خبرة ومعرفة واسعة بأصول المعالجات القانونية والمحاسبية لها.

بعد تفاقم المشاكل وأزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث أدرجت لجنة بازل للرقابة المصرفية بمشاركة الدول الكبرى، وهذا في سبيل مواجهة القروض المتعثرة والمشاكل المصرفية .

الفصل الثاني:

طرق تسيير مخاطر القروض لدى البنك الوطني الجزائري

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري لوكالة . مستغانم .

تمهيد:

بغية الإطلاع على واقع تسيير المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية، كان من الضروري القيام بدراسة ميدانية لأن الدراسة النظرية لا يمكن أن تصل إلى الهدف المرجو ما لم تكن مرفقة بدراسة تطبيقية.

من خلال التطرق إلى الطرق التي يتبعها البنك في منح القروض والمخاطر التي تواجه البنوك وطرق تسييرها في الفصل الأول سنحاول تطبيق ذلك ميدانيا من خلال الوكالة محل الدراسة. كما سنتطرق إلى الإجراءات العلاجية التي يتبعها لمواجهة المخاطر أو التقليل منها، وسنحاول أيضا إلقاء نظرة عامة على البنك الوطني الجزائري من حيث نشأته، هيكله وأهدافه.

إنطلاقا من كل ما سبق ذكره وبهدف الإلمام بجميع جوانب الدراسة التطبيقية إرتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري.
- المبحث الثاني: معالجة لملف قرض إستثماري ممون من طرف البنك الوطني الجزائري.
- المبحث الثالث: الإجراءات الوقائية لتسيير مخاطر القروض بالوكالة.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري:

في هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف البنك الوطني الجزائري مع إعطاء لمحة عن نشأته وتطوره، إضافة إلى دراسة هيكله التنظيمي وكذا مختلف المصالح التي تتواجد فيه.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول البنك الوطني الجزائري:

❖ **الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري:**

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 178/66 الصادر في 13 جوان 1966، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية:[1]

- القرض العقاري للجزائر وتونس، الذي يحتوي على 133 وكالة، والذي أدمج في 01 جويلية 1966م.
- القرض الصناعي والتجاري، الذي يحتوي على 03 وكالات، والذي أدمج في 01 جويلية 1967م.
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، الذي يحتوي على 06 وكالات، والذي أدمج في01 يناير 1968م.
- بنك باريس وهولندا، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في ماي 1968م.
- مكتب معسكر للخصم، الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي أدمج في جوان 1968م.

وباعتباره بنك تجاري، فإنه يقوم بجمع الودائع ومنح القروض قصيرة الأجل، وتبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري، فقد تكفل هذا البنك بمنح القروض للقطاع الفلاحي والتجمعات المهنية للاستيراد (RPI) والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص.

❖ **الفرع الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري ووظائفه:**

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم، تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري، وبالضبط في 13جوان1966م بالجزائر العاصمة. وهو بنك ودائع واستثمارات المنشآت المالية والوطنية وهو متخصص في تمويل مؤسسات القطاع الصناعي والتجاري ومن أهم وظائفه نذكر:

- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الإئتمان القصير والمتوسط الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع، الخصم والإعتمادات المستندية.
- قبل ظهور بنك التنمية الريفية كان يقوم بمنح الإئتمان الزراعي لقطاع السير الذاتي مع المساهمة في مراقبة وحدات الإنتاج الزراعي.
- تقديم القروض إلى المنشآت الصناعية العامة والخاصة.
- بالإضافة إلى تلقي الودائع من الأشخاص ومختلف إدخاراته وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها وتعتبر هذه الوظيفة عادية ورئيسية لأي بنك تجاري.

[1] الطاهر لأطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 188.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:[1]

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام ويبين دورها.

ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة والأمانة العامة، حيث تقوم بالتنسيق بين مختلف هيئات هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة. كما يضم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة الداخلية والتدقيق حيث تتولى مراقبة جميع أعمال وحسابات البنك والمفتشية العامة ومديرية الدراسة القانوني والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تضم مديريات شبكات الإستغلال (E.R.D) حيث تضم هذه الأخيرة مجموع الوكالات الرئيسية. وتعد الوكالة البنية الأساسية في نظام البنك ويكون هيكله التنظيمي كالتالي:

[1] بلقاسم السنوسي، موظف البنك الوطني الجزائري

الشكل رقم 06: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري (13 جوان 1966).

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري.

المطلب الثالث: دراسة الوكالة المستقبلة . وكالة مستغانم 871 .

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة كباقي وكالات الوطن مما يلي:

1. **مصلحة الإدارة:**تتكون من:

أ/ المدير:وهو المسؤول الأول على الوكالة وله مهام تتمثل في:

. السهر على تطبيق القرارات التنظيمية والقانونية على مستوى الوكالة.

. متابعة وضبط تكاليف التسيير والمحافظة على ممتلكات البنك.

. إستقبال طلبات القرض ومناقشتها ثم إتخاذ القرار بالقبول أو الرفض.

. المحافظة على سرعة المؤسسة وتطويرها.

ب/ نائب المدير:وهو الذي ينوب عن المدير في حالة غيابه وهو مكلف بقسم الشؤون الإدارية كما يقوم بمتابعة الموظفين والعمل والتنسيق ما بين المصالح.

2 . **مصلحة الأمانة الإدارية:**تقوم باستقبال والرد على جميع المراسلات إضافة على حفظ وتجميع الوثائق بمختلف أنواعها منها دفع الرواتب وفتح الحسابات.

3 . **مصلحة التجارة الخارجية:**تقوم بكل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من صرف العملات وغيرها من الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية.

أ/ الوثائق المالية:

- الفاتورة الإبتدائية(La Facture Préformât):هذه الفاتورة لديها علاقة بين المشتري والبائع وعند القيام بعملية التجزئة تتطلب الوثائق التالية:

. الإسم وعنوان البائع.

. تاريخ وعنوان تلك المادة.

. الثروة المالية.

. نوعية المادة.

. الإسم وعنوان المشتري.

. تاريخ تسديد السلعة ونوعية التسديد.

- الفاتورة التجارية الإسمية:وهي وثائق لها علاقة بالعملية التجارية يتم التعامل بها في اليوم الذي يتم إرسال وصل الطلب للمستورد، ويتطلب إجباريا هذه الوثائق التالية:

. إسم وعنوان كل من البائع الأجنبي والمستورد.

. وصلات وزن تلك السلعة.

. مبلغ تلك الفاتورة وكذلك نوعية التسديد.

. نوعية السلعة.

فالفاتورة التجارية تتضمن كل المعلومات الخاصة بالوثيقة الإبتدائية إضافة إلى معلومات الفاتورة الرسمية، التوقيع في الفاتورة ليس إجباريا إلا إذا تطلب ذلك في العملية الخاصة بوثائق القرض.

- الفاتورة القنصلية:الفاتورة المستعملة وهي الفاتورة التجارية الخاصة بالبائع والتي تتم تحت مراقبة القنصلية.

ب/ وثائق النقل:

- النقل البحري (Billaf Landing):الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر يجعلها تتعامل إقتصاديا مع الدول الأوروبية فالتجارة الخارجية تتعامل بها عادة عن طريق النقل البحري الذي يتم بوصل الإيداع بالنسبة لمدة النقل ووقت إنطلاق الباخرة.
- النقل الجوي (LTA):بحيث يتم نقل السلعة عن طريق الطائرة La Lettre De Transport
- النقل البري (La Lettre De Voiture Internat): ويتم بين حدود الدول، وهذه العملية تكون عن طريق السيارات.

4 . **مصلحة الصندوق**:وتقوم ب 5 عمليات وهي:

أ/ عمليات الدفع:من إيداعات نقدية أو إيداعات الصكوك والأوراق المالية.

ب/ عمليات السحب:من حسابات الزبون لصالحه أو لصالح شخص آخر أو من قبل البنك كالعمولات.

ج/ عمليات التحويل:أي نقل مبالغ من حساب إلى حساب في نفس البنك أو إلى حساب ببنك آخر.

د/ عمليات المقاصة والمحفظة:تجري في قسم المقاصة والمحفظة بإجراء عملية المقاصة مع البنوك المحلية، وكذا تحصيل التسبيقات والأوراق التجارية والمالية لحساب الزبون، وتعني المقاصة تداول أوراق الدين المتقابلة بقصد إطفائها وتجري بغرفة المقاصة ببنك الجزائر يوميا.

ه/ إعداد اليوميات والإحصائيات والمراجعة:يقوم بهاقسم اليومية والمراجعة والإحصائيات من متابعة العمليات المحاسبية للوكالة وإعداد الإحصائيات اليومية والأسبوعية والشهرية.

5 . **مصلحة القروض والتجارة الخارجية**:وهي المصلحة المكلفة بالقروض وتتكون من الأقسام التالية:

أ/ قسم القروض:يتم فيه دراسة ملفات القروض بشتى أنواعها ومتابعة تنفيذها وتسديدها.

ب/ خلية الشؤون القانونية والمنازعات والتحصيل:تقوم بإشعار أصحابها بالقروض، إضافة إلى المتابعة القضائية وتسوية حسابات الأموات والمفقودين، كما تقوم بفتح حسابات جديدة للزبائن وتجميد حسابات أخرى.

ج/ المكلف بالزبائن: يقوم هذا القسم بالسهر على تنمية الوكالة والمساهمة في جلب الزبائن الجدد وبالتالي المساهمة في مواجهة المنافسة.

الشكل رقم 07: الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم (BNA871).

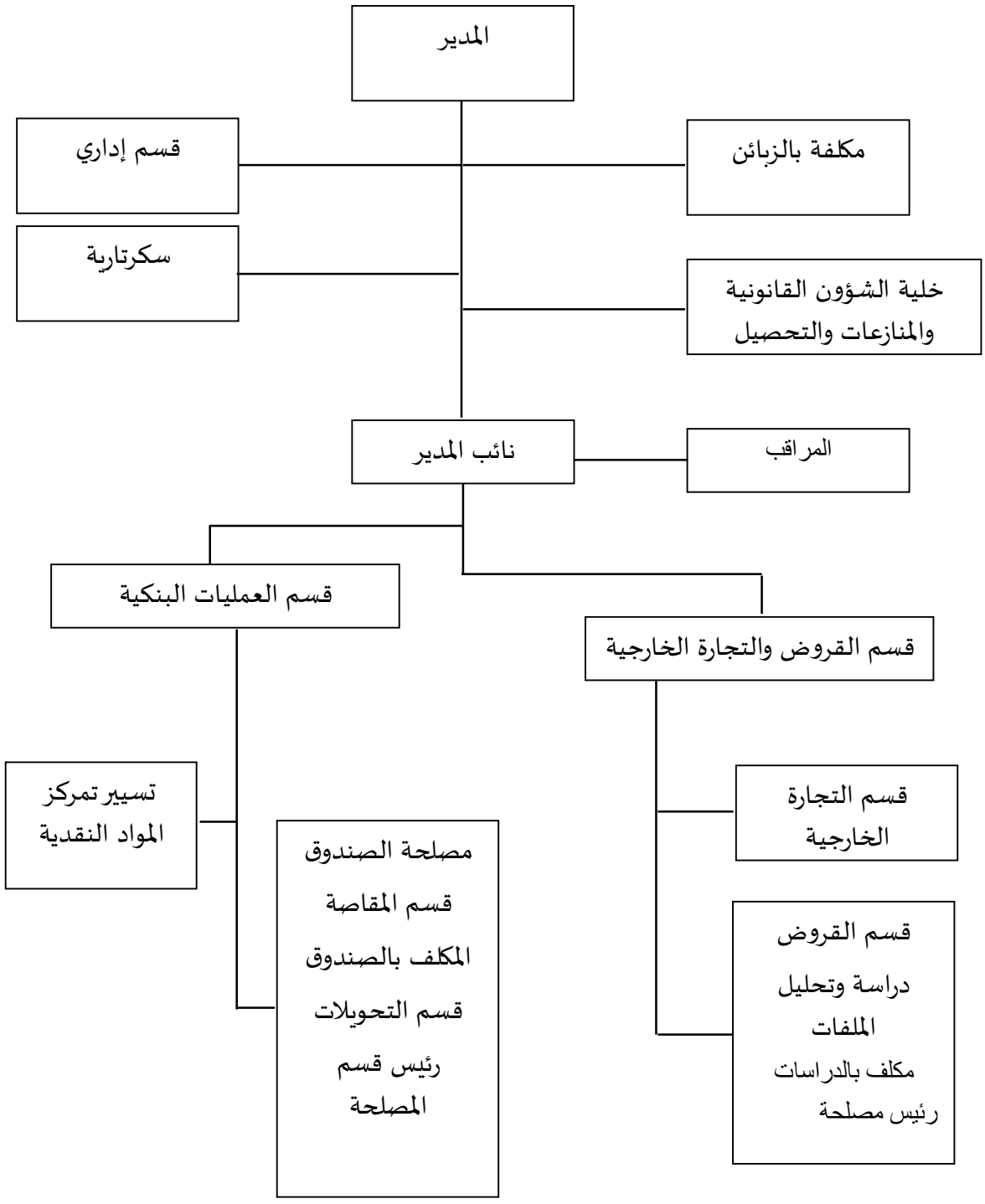

المبحث الثاني: معالجة لملف قرض استثماري ممول من طرف (BNA):

أي طلب لقرض إستثماري يتطلب دراسة معمقة مع الأخذ بعين الإعتبار والإهتمام الأكبر بالمخاطر التي قد تلحق بالمشروع والتسديد عليه فالبنك مطالب بجمع وتحصيل أكبر عدد ممكن من الوثائق والضمانات.

المطلب الأول: الوثائق الأولية للملف:

إن أي ملف يجب أن يقدم على مستوى الوكالة في ثلاثة نسخ ومكون من العناصر التالية:

1. طلب قرض إستثماري:

هذا الطلب يجب أن يحدد فيه مبلغ القرض ومدته وكذا المبلغ الذي يفرضه البنك وقيمة التمويل الذاتي الذي يشارك به في المشروع مع الضمانات المطلوبة، ويجب أن يكون ممضي من طرف الشخص المؤهل قانونا حتى تقع عليه مسؤولية المؤسسة.

2 . الوثائق الإدارية والقانونية:

. نسخة من السجل التجاري مصادق عليها.

. نسخة من القانون الخاص للأشخاص المعنويين.

. محضر للإجتماع العام للمساهمين والذي من خلاله يتم تبيان أن المسير أو المدير العام للمؤسسة له الترخيص للإستدلال إذا كان هذا الإجراء ليس منصوص عليه في القانون.

. نسخة مصادق عليها من نشرة رسمية للإعلانات الشرعية.

. نسخة مصادق عليها لقرار منح الإمتيازات من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

. نسخة مصادق عليها لعقد الملكية أو الإيجار للأماكن التي تؤدي هذا النشاط.

3 . الوثائق المحاسبية :

. الدراسة التقنو. إقتصادية والكاملة للمشروع: تقديم المشروع، دراسة السوق، كيف الميزانيات وجدول حساب النتائج المتوقعة خلال السنوات القادمة.

. التصريح الجبائي الاجتماعي لأقل من ثلاثة أشهر.

. في حالة طلب توسيع أو تجديد المشروع، يرفق الملف ب ثلاثة ميزانيات وجدول حساب النتائج للسنوات المالية الأخيرة.

. الفاتورة الشكلية أو عقد شراء تجهيزات.

. كشف وصفي للأعمال المتعلقة بالبناء والهندسة المدنية.

. تقرير خبرة أو وثيقة تبريرية للأعمال المنجزة والمعدات الممنوحة.

. الوثائق التقنية إذا كان مشروع بناء.

وبعد تكوين هذا الملف يقوم بتقديمه إلى الوكالة الواقعة في منطقته، حيث يستلمه منه المكلف بالزبائن ويقوم هذا الأخير بتسجيل طلب هذا القرض على مستوى سكرتارية الالتزامات ويتحصل الزبون على وصل إستلام الملف بعدها ينتقل المكلف بالدراسات إلى موقع المشروع لتسجيل الملاحظات التالية:

. حالة الموقع العام للمشروع.

. حالة تجهيزات الإستغلال.

. مستوى الأشغال لهذه التجهيزات.

. مستوى التخزين ومكوناته.

وهذا من أجل وضع رأيه العام بخصوص هذا المشروع ويتأكد منه ويبدأ دراسته للملف بالإعتماد على الوثائق المقدمة ومقارنتها بما سجله من خلال الزيارة.

المطلب الثاني: دراسة مردودية المشروع والمعايير المتخذة:

إن أهم شيء بالنسبة للمكلف بدراسة ملفات القرض هو ضمان والتأكد من المؤسسة ومردودية المشروع على هذا القرض، ولهذا يركز في دراسته على رقم الأعمال وجدول حساب النتائج المتوقعة ومن خلال الوثائق المقدمة في الملف فإنه عليه القيام بدراسة مالية وتقنية تسمح باتخاذ القرار المناسب.

1 . **دراسة تقنية:** أن يقوم المكلف بالدراسات بالتلخيص الخاص بالدراسة التقنو. إقتصادية ليقدم منها ما يلي:

أ/ تقديم المؤسسة: حيث يقسم هذا التقديم إلى أربعة أجزاء، يحتوي على كل المعلومات الضرورية.

. الجزء الأول: يشمل تقديم المؤسسة من حيث القانون والسجل التجاري الحالي أي إسم المؤسسة التجاري، حالتها القانونية، رقم السجل التجاري..... إلخ.

. الجزء الثاني: يخص تقديم أعضاء الإدارة وكل المستخدمين والمساهمين.

. الجزء الثالث: يسمح بمعرفة طريقة توزيع رأس المال الجماعي على مختلف المساهمين أو الشركاء بالإضافة إلى تبيان كل ممتلكات المؤسسة القابلة للرهن من طرف البنك.

. الجزء الرابع: القرض المطلوب حيث يجب تبيان نوع القرض، المبلغ المطلوب من البنك، قيمة التمويل الذاتي، المدة المحددة للتسديد، فترة الإعفاء .....إلخ.

ب/ تقديم المشروع: ويتم فيه تلخيص فيه ما يلي:

. تعريف المشروع: طبيعته، طبيعة المنتجات، توسيع أو تجديد..... إلخ.

. مدة حياته.

. الموقع الجغرافي والمساحة والعنوان.

. عرض تفصيلي لكل المعدات المراد الحيازة عليها والمدعمة بفواتير شكلية أو وعد بالبيع.

. إعادة تقدير رقم الأعمال والقدرات الإنتاجية التي يمكن إنجازها سنويا.

. الدراسة السوقية: حيث يتم فيها توضيح وضعية المشروع من حيث المنافسة:

- من حيث طبيعة النشاط (فصلي مثال فندق على شاطئ البحر من حيث المردودية تكون فصلية).
- ✓ هل المنافسة قوية أو ضعيفة؟
- ✓ هل السوق مناسب أو لا؟
- ✓ هل يمكن أن يكسب زبائن؟ ومن هم؟ فئتهم الإجتماعية؟ أذواقهم؟ إلخ

وتكون هذه الدراسة مدعمة باتصالات مع مختلف الهيئات الإدارية للإستفسار (البلدية، الولاية، وكالة الضرائب، مديرية المنافسة والأسعار....)

توضيح المصادر المختلفة لتمويل المشروع من خلال تقديم هيكل التمويل الذي تحدد طبيعته كما يلي:

الجدول رقم 02: المصادر المختلفة لتمويل المشروع

المصدر	المبلغ(دج)	النسبة المئوية
قرض بنكي حصص الشركة إحتياجات الشركة إحتياجات رأس المال		
المجموع		
مجموع الأصول		

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

2 . **الدراسة المالية** :يتم في هذه الدراسة إستخراج التدفقات النقدية أو قدرة التمويل الذاتي وهذا باستعمال جدول حساب النتائج حيث يشكلان عاملان أساسيان في تقدير وتقييم المخاطر المرتبطة بقرض الإستثمار.

قدرة التمويل الذاتي= النتيجة الصافية + مخصصات الإهتلاك

إعداد جدول تبياني لكيفية تسديد القرض على المدة المتفق عليها يظهر فيه:

. رأس المال.

. المبلغ الأصلي: الذي يعبر عن قيمة القرض المسدد في كل سنة.

. الفائدة: بتطبيق نسبة معينة من قيمة القرض.

3 . **مؤشرات الربحية IR**:هي عبارة عن نسبة تسمح بقياس عائد المشروع المحسوب على أساس الدينار المستثمر. أي كم يكون عائد دينار واحد مستثمر.

مؤشر الربحية IR = مجموع النفقات النقدية الحالية / قيمة الاستثمار

إذا كان مؤشر الربحية أقل من الواحد ليس هناك مردودية.

4 . **معدل العائد الداخلي**TRI:هو معدل الإستحداث الذي يجعل القيمة الحالية الصافية معدومة أو بعبارة أخرى هو المعدل الذي يجعل مجموع التدفقات النقدية الحالية مادة تكلفة الإستثمار إذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من معدل الإستحداث فالمشروع يسمح بتغطية القرض البنكي.

المطلب الثالث: كيفية إتخاذ القرار وإجراءات منح القرض:

❖ **الفرع الأول: كيفية إتخاذ القرار:**

1 . الوكالة: بعد قيام المكلف بكل الخطوات السابقة وهذا باستخدام المعايير المذكورة فإنه عليه بعد ذلك تحضير ملخص حول هذه البيانات ويرسلها مع الملف إلى لجنة القرض للوكالة التي تقوم بدورها بفحصه وإتخاذ القرار ويرسل الملف إلى مجموعة الإستغلال بالمردودية الفرعيةDRE(قسم القروض)، وهذا حسب مبلغ القرض.

2 . مجموع الإستغلال: عموما يقوم المكلف بالدراسات بنفس خطوات الوكالة زيادة على تحليل قرار هذه الأخيرة والقرار المتخذ من طرفها، وتعطي بدورها مصلحة الإستغلال القرار، وترسل الملف إلى المديرية العامة، بالخصوص العامة الفرعية بمنح القروض.

3 . المديرية العامة: يقوم رئيس المصلحة في هذه المديرية بإعادة دراسة الملف دراسة دقيقة جدا معتمدا على نفس المعايير ويأخذ بعين الإعتبار قرار الوكالة ومديرية الإستغلال ويضيف لهما رأيه الخاص ويرسل إلى اللجنة المركزية للقرض التي تعقد مجلسها مرة في الأسبوع لإعطاء قرار منح القرض أو الرفض. حيث في هذه اللجنة

يتم الإطلاع على القرارات السابقة والتشاور وإتخاذ القرار النهائي والإمضاء عليه من طرف كل عضو من أعضاء اللجنة.

❖ **الفرع الثاني: إجراءات منح القرض:**

قرار اللجنة المركزية للقرض يكون إما:

1 . الرفض:ويكون عادة بسبب عدم كفاية الضمانات أو عدم توفر الشروط التالية في الزبون (سيرته، سمعته في السوق) أو لعدة أسباب أخرى ففي هذه الحالة يرفض الطلب ويعاد الملف إلى الزبون.

2. القبول:إذا إجتمعت اللجنة على قبول طلب الزبون فإنه يتحصل على وثيقة منح قرض وذلك بعد أن يقدم جميع الضمانات المطلوبة منه حيث تعرض بالضمانات وتوفير كل الشروط اللازمة، هذه الوثيقة الرسمية تحمل معلومات دقيقة جدا بمثابة صك بنكي عن إسم المؤسسة، نشاطها، العنوان، رقم الحساب كما تحمل أربعة جداول توضح:

. الجدول الأول: يوضح طبيعة القرض، رمزه وقيمة الدينار وتاريخ الإستحقاق وكتابته بالحروف.

. الجدول الثاني: يتعلق بالضمانات، طبيعتها ورمزها وقيمتها.

. الجدول الثالث: تذكير بالقروض الخارجية، طبيعتها، وقيمتها بالدينار.

. الجدول الرابع: يحدد الشروط والملاحظات.

يتم إمضاء هذه الوثيقة من طرف مدير المديرية العامة الفرعية (رئيس اللجنة) مع تحديد تاريخ إتخاذ القرار، وترسل هذه الأخيرة إلى المديرية الفرعية لتسجيل القرار على مستواها وتقوم بإرسالها إلى الوكالة أين يتم تقديم القرض للزبون.

المطلب الرابع: دراسة طلب القرض:

يجب أن تتوفر في كل ملف قرض مقاييس معينة، وأن يمر على عدة إجراءات لكي تتم الموافقة أو الرفض عليه من طرف لجنة البنك.

1 . المقاييس المطلوبة لمنح القرض:

المشاريع التي يمكن أن تمول من طرف البنك الوطني الجزائري يجب أن تتوفر فيها المقاييس التالية:

أ / أن تكون المشاريع تابعة لقطاعات تدخل في إطار السياسة التنموية للبلاد.

ب/ أن تكون المشاريع ذات قيمة مضافة عالية وخلاقة لمناصب شغل.

ج/ أن يكون هدف المشاريع هو تحقيق التكامل والإندماج الإقتصادي وكذا التعامل من الباطن.

2.الإجراءات اللازمة لمنح القروض:

لابد أن يكون موضوع الطلب يوافق المقاييس لمنح القرض، في هذه الحالة يقدم ملف كامل بدراسة تقنية وإقتصادية مع الوثائق الإدارية للشركة إلى مديرية الدراسة والتنمية التي تقوم بدورها بدراسة شاملة للمشروع، وبعد الموافقة يرسل الملف إلى مديرية التمويل الخارجي وإمضاء الإتفاقية مع طلب القرض.

3 . البطاقة التقنية للمشروع:

أ/ التعريف بالمؤسسة:

. الطبيعة القانونية: مؤسسة شخصية ذات مسؤولية محدودة EURL.

. بداية النشاط: سنتين بعد إمضاء إتفاقية القرض.

. المقر: مستغانم.

. وظيفة المستثمر: نقل البضائع.

ب/ دراسة المشروع:

. الدراسة البيئية: من حيث بنيته لا يؤثر سلبا على المحيط البيئي.

. الدراسة الاقتصادية: يكون على المستوى الإجتماعي مقبول، والسوق بحاجة إلى هذا النشاط إضافة إلى ذلك يساهم في تقليص نسبة البطالة بإعتباره يخلق مناصب شغل.

التكاليف المالية للمشروع:

الجدول رقم 03 Structure de l'investissement.

Rubrique	Cout	Cout Total
Immobilisation Incorporelles	100000.00	100000.00
Frais d'établissement	100000.00	
,Logiciel, Licences	0.00	
Immobilisation Corporelles	446,38 986 1	446,38 986 1
Equipement de production	446,38 986 1	
Equipement locaux	446,38 986 1	
Equipement importés	0,00	
Frais d'installation	0,00	
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Cheptel	0,00	
Matériels roulants	0,00	
Aménagement	0,00	
Outillages	0,00	
Matériel et mobilier de bureau	0,00	
Matériels informatiques	0,00	
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impôts et taxes	0,00	0,00
Cotisation fonds de garantie	417,44 26	417,44 26
Assurances	275,48 83	275,48 83
Fonds de roulement	000,00 200	000,00 200
Frais de formation, transitaire	0,00	0,00
Autre	0,00	0,00
Totale	139,30 396 2	139,30 396 2

المصدر: وثائق من طرف البنك الوطني الجزائري

الجدول رقم 04 Structure de Financement.

Rubrique	Taux Participation	Montant
Apport Personnel	5%	119.806.96
Numéraires		119.806.96
Nature		0.00
PNR Classique	25%	599.035,00
Crédit Bancaire	70%	1.677.297,51
Total	100%	2.396.139,30

المصدر: وثائق من طرف البنك الوطني الجزائري

إهتلاكات القروض البنكية:

الجدول رقم05 Tableau d'amortissement du crédit Bancaire.

Montant du crédit	297,51 677 1						
Durée du crédit(en (semestre	13,00						
Taux d'intérêt bancaire	%5,5						
Taux bonification	%100						
Taux d'intérêt réel	%0,00						
Rubrique	Semestre1	Annee1	Annee2	Annee3	Annee4	Annee 5	Annee6
Principal	0,00	0,00	459,50 335	459,50 335	459,50 335	335 459,50	459,50 335
Reste à rembourser(en (cours	297,51 677 1	677 1 297,51	677 1 297,51	341 1 838,01	006 1 378,50	670 919,00	459,50 335
Intérêts Bancaires bonifiés	0,00	125,68 46	251,36 92	801,09 73	350,82 55	36 900,55	450,27 18
Cotisation au FG	935,27 2	870,54 5	870,54 5	696,43 4	522,32 3	348,22 2	174,11 1
Cotisation à verser	417,44 26						

المصدر: وثائق من طرف البنك الوطني الجزائري

الحوصلة الإفتتاحية:

الجدول رقم 06 Bilan D'ouverture.

Actif	Montant	Passif	Montant
Actif Immobilise(Non (Courant		Capitaux Propres	
Immobilisation Incorporelles			
Frais d'établissement	000,00 100		
,,,Logiciel, Licences	0,00		
Immobilisation corporelles			
Equipement de production	446,38 986 1		
Outillages	0,00		
Matériel Roulant	0,00		
Matériel et mobilier de bureau	0,00		
Matériels informatiques	0,00		
Aménagement	0,00		
Frais d'installation	0,00		
Cheptel	0,00		
Autres immobilisations	0,00		
Actif Courant			
Stocks Et Encours			
Matières Premières(et (Fournitures	0,00		
Créances Et Emplois Assimiles		Passifs Non Courant	
Frais de la location	0,00	Emprunts auprès des	297,51 677 1

		établissements de crédit	
DISPONIBILITES ET ASSIMILES		Autres emprunts et PNR)dettes assimilés (Classique	034,82 599
Banque(cotisation fonds de (garantie	417,44 26	Autres emprunts et PNR)dettes assimilés (LO	0,00
(Banque (Assurance	275,48 83		
Banque(Fonds de roulement, (formation, transitaire	000,00 200		
TOTAL	139,30 3962	TOTAL	139,30 3962

المصدر: وثائق من طرف البنك الوطني الجزائري

الحسابات والنتائج المتوقعة:

الجدول رقم 07 Tableau des comptes et résultats prévisionnels

N° Dossier :		27030022122					
Nom et Prénom duGérant :		GUERMAT FAWZI ABDELHAFID					
Activité :		Station de lavage					
(0.5) TCR PREVISIONNELS							
	ANNEE 1	***ANNEE 2***	***ANNEE 3***	***ANNEE 4***	***ANNEE 5***	***ANNEE 6***	***ANNEE 7***
VENTEET PRODUITS ANNEXES	3744000.00	4118400.00	4530240.00	4983264.00	5481590.40	6029749.44	6632724.38
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS							
PRODUCTION IMMOBILISEE							
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION							
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	3744000.00	4118400.00	4530240.00	4983264.00	5481590.40	6029749.44	6632724.38
Achats consommes	444000.00	466200.00	489510.00	513985.00	539684.78	566669.01	595002.46
Services extérieurs et d'autres consommations	287275.48	298766.50	310717.16	323145.85	336071.68	349514.55	363495.13
II-COSOMMATIONS DE L'EXERCICE	731275.48	764966.50	800.227.16	837131.35	875756.45	916183.56	958497.59
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION(I-II)	3012724.52	3353433.50	3730012.84	4146132.65	4605833.95	5113565.88	5674226.79
Charge de personnel	864065.21	918640.92	978488.59	931747.53	987883.71	1091613.39	1158011.23
Impôts taxes et versements assimiles IFU/TAP	0.00	0.00	0.00	249163.20	274079.52	301487.47	331636.22
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2148659.31	2434792.59	2751524.26	2965221.93	3343870.72	3720465.02	4184579.34
Autres produits opérationnels							
Autres charges opérationnelles							
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeurs							
REPRISE SUR PERTES DE VALEURS ET PROVISIONS	417289.28	417289.28	417289.28	417289.28	417289.28	0.00	0.00
V-RESULTAT OPERATIONNEL	1731370.03	2017503.31	2334234.98	2547932.65	2926581.44	3720465.02	4184579.34
PRODUIT FINANCIERS							
CHARGES FINANCIERES	2935.27	5870.54	5870.54	4696.43	3522.32	2348.22	1174.11
VI-RESULTAT FINANCIER	-2935.27	-5870.54	-5870.54	-4696.43	-3522.32	-2348.22	-1174.11
VII-RESULTAT AVANT IMPOT (V+VI)	1728434.76	2011632.77	2328364.44	2543236.22	2923059.12	3718116.81	4181405.24
Impôt exigibles sur résultatsordinaires	0.00	0.00	0.00	305188.35	350767.09	446174.02	502008.63
Impôtdifférer variations s sur résultatsordinaires							
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINNAIRES	3744000.00	4118400.00	4530240.00	4983264.00	5481590.40	6029749.44	6632724.38
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINNAIRES	2015565.24	2106767.23	2201875.56	2745216.13	2909298.38	2757806.65	2951327.78
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINNAIRES	1728434.76	2011632.77	2328364.44	1932859.53	2221524.93	2825768.77	3179387.98
Elémentsextraordinaires(produits)(àpréciser)							
Elémentsextraordinaires(charges)(àpréciser)							
IX-RESULTAT EXTRAORDINNAIRE	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
IBS	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1728434.76	2011632.77	2328364.44	1932859.53	2221524.93	2825768.77	3179387.98
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)							
XI-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)	1728434.76	2011632.77	2328364.44	1932859.53	2221524.93	2825768.77	3179387.98
Dont part des minoritaires (1)							
Part du groupe (1)							

المصدر: وثائق من طرف البنك الوطني الجزائري

المبحث الثالث: الأساليب الوقائية لمواجهة مخاطر الإقراض بالوكالة[1]:

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم مخاطر القرض المقدم من طرف الوكالة مع تحديد الضمانات.

المطلب الأول: مخاطر القرض المقدم من طرف الوكالة:

يواجه البنك في هذا القرض نوعين من المخاطر:

- **خطر سعر الفائدة:** الذي يمكن تغطيته بجعل القرض بسعر فائدة القرض متغيرة، وهو ما يحرص عليه البنك ويتم لإثباته في إتفاقية القرض.
- **خطر عدم التسديد:** الذي يمكن أن يكون نتيجة المنافسة، إذ أن هذه الأخيرة تتسبب في عدم قدرة المدين على القيام بنشاطه في أحسن الظروف الخاصة بالزبون، وبالتالي عدم قدرته على تسديد الدين عند تاريخ الإستحقاق.

ومن أجل تغطية خطر عدم التسديد يضطر البنك إلى طلب مجموعة من الضمانات.

- **سبل مواجهة الوكالة للمخاطر أو التقليل منها:**

لتفادي المخاطر أينما كانت تتخذ الوكالة مجلة من الإجراءات هي :

- ✓ تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية إنجاز العملية بكافة خلافاتها في يد شخص واحد.
- ✓ وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل اكتشاف المخاطر
- ✓ المراجعة المستمرة للمدينين والضمانات ومدى تنفيذ الفروق وفقا للشروط الصادرة في شأنها .قيام الوكالة بدراسة متقنة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض
- ✓ تشرط الوكالة منح ضمانات مناسبة كي يكون جديرا بمنح القرض .
- ✓ متابعة حركة الحساب الجاري للزبون وكذا جدول استحقاق وتطور وضعه واعتبار خصومهمتابعة الحالة المالية للزبون عند ملاحظة أي مؤشر خاصة في رقم الأعمال
- ✓ النصح والإشارة على الزبون عند ملاحظة بوادر الخطر.

[1] معلومات من طرف مسؤول في مصلحة القروض في البنك الوطني الجزائري، وكالة مستغانم871، يوم18ماي2023.

المطلب الثاني: تحديد الضمانات[1]:

يعمل البنك دائما بطلب ضمانات ذات قيمة مرتفعة عن قيمة القرض وكذلك لضمان استرجاع أمواله، إذا عجز المدين عن تسديدها عند تاريخ الإستحقاق، ويف هذا الصدد فقد طلب البنك الضمانات التالية:

- ✓ فيما يخص الضمان الأول وضع تحت تصرف البنك حمل إقامة الشركة كرهن حيازي حيث أنه في حالة عدم التسديد في الوقت المحدد يقوم البنك على الاستيلاء على حمل إقامة الشركة، وهذا بعد أن تفشل كل الطرق الممكنة لتسديد القرض .
- ✓ أما بالنسبة للضمان الثاني فإن عقد التأمين العتاد ضد الحريق يوضع باسم البنك، بحيث أن التعويضات عن الحريق أو السرقة تسدد إلى البنك مباشرة .
- ✓ فيما يخص الضمان الثالث فيتمثل في وضع عقد ملكية الأرض تحت تصرف البنك بصورة جزئية، بحيث يقوم البنك بحجز الأرض في حالة عدم التسديد .
- ✓ الضمان الرابع المتمثل في كفالة السيد "س" الكفالة عقد يكفل بمقتضاه شخص تنفيذ إلتزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الإلتزام إذا لم يفي به المدين نفسه.

[1] معلومات من طرف مسؤول في مصلحة القروض في البنك الوطني الجزائري، وكالة مستغانم871، يوم18ماي2023.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في البنك الوطني الجزائري لاحظنا أن البنك يقوم بتحليل جميع الإقتراحات من أجل بناء قرارات سليمة لتفادي الوقوع في المخاطر المختلفة المرتبطة بنشاطاته أو زبائنه أو حتى المحيط الذي يزاول فيه نشاطه، وقد تمكنا في هذا الفصل من معرفة جميع الوثائق الضرورية واللازمة المكونة لملف القرض، التي يجب على صاحب المشروع أن يقدمها للبنك وكذا المراحل المختلفة التي يعتمدها البنك في دراسة ومعالجة ملف القرض.

ووجدنا أن الوكالة محل الدراسة تقوم بمواجهة مخاطر الإئتمان وفقا لأساليب مختلفة وتتمثل في تنويع استثمارات ودائعها، الضمانات والتأمين.... إلخ، حيث تركز الوكالة على ما سبق وبالأخص التأمين والضمانات، كما تقوم بدراسة شخصية العميل والمشروع المقترح لتمويله، وهذا ما سيقلل من نسبة تعرضها لتلك المخاطر.

وما نستخلصه من دراستنا التطبيقية التي قمنا بها في البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم، هو أن مفهوم الخطر ملازم دائما لعملية منح القروض لهذا فإن البنك يسعى للتقليل والتحوط من هذه المخاطر ، وذلك بتحليل طلبات القروض بحيث يقوم بتشخيص الوضعية العامة للمؤسسات الطالبة للقروض، وحساب وتحليل قوائمها المالية معتمدا على مختلف النسب، كما يفرض البنك على مقترضيه ضمانات كافية تضمن له تسديد قيم القروض وفوائدها وهذه الدراسات من شأنها ضمان التنبؤ بالوضعية المالية المستقبلية للمشروع موضوع القرض، وهذا في حد ذاته جيد بالنسبة لكلا الطرفين.

الخـاتمـة

خاتمة:

في إطار دور الوساطة الذي تقوم به البنوك التجارية، فإنها تبذل جهودا كبيرة في تنمية مصادر تمويلها التي تزيد من فعاليتها البنكية ومن استثماراتها ومن سيولتها وربحها من خلال سياسة جذب الودائع التي تعتبر أولى وظائف البنك والمادة الخام لنشاطه الإقراضي والاستثماري، فإنها بالمقابل تعتمد سياسة ائتمانية تسمح لها بممارسة نشاط الإقراض الذي يمكنها من استثمار المدخرات التي جلبتها من ذوي الفائض في الإقتصاد لتحقيق أكبر عائد ممكن.

وباعتبار أن للقروض أهمية قصوى وضرورية للمجتمع، إذ تعتبر من أهم ركائز الاقتصاد الوطني، التي تساعد بشكل فعال في تداول الأموال بالشكل الذي يساهم في تغطية احتياجات الأفراد والمنشآت المختلفة من السيولة، وبالتالي فإنها وسيلة من وسائل تنمية وترقية المجتمعات إقتصاديا، لذا عادة ما تضع البنوك سياسة مكتوبة للإقراض توضح فيها ما ينبغي إتباعه عندما يتقدم العملاء بطلبات الإقراض ومن الضروري أن تتصف تلك السياسات بالمرونة من أجل جعل الإئتمان المصرفي يتماشى ومتطلبات العملاء والاقتصاد بصفة عامة.

تعد مشكلة القروض المتعثرة من أخطر المشاكل التي تتعرض لها البنوك والتي تضعها في ظروف وأوضاع حرجة وذلك لما تسببه لها من اختلالات تعيق نشاطها وتهدد استقرارها المادي مقبلة على الإفلاس، مما أجبرت البنوك على ضرورة دراسة هذا المشكل من جميع جوانبه حتى تتمكن من تفادي حدوث أي أزمة وذلك من خلال التأكد من مدى تنفيذ السياسة الإقراضية وتنفيذ الشروط الموضوعية من أجل التقليل من المخاطر المصاحبة لهذا الإقراض، بحيث لا يتوقف البنك عند هذا الحد بل يتعدى ذلك فهو يسعى لمعالجة القروض المتعثرة ، وقد أدخل بنك الجزائر مجموعة من التغييرات في القوانين المنظمة لإدارة البنوك وهذا محاولة منه لرفع مستوى أداء البنوك الجزائرية، وكذا الإستفادة ما أمكن من مقررات لجنة بازل الهادفة إلى حماية البنوك من المخاطر. وشدد على ضرورة إتباع البنوك القواعد اللازمة للحد من المخاطر البنكية سواء تعلق الأمر بالرقابة الداخلية أو الخارجية.

أما فيما يخص الدراسة التطبيقية فقمنا بها في البنك الوطني الجزائري لوكالة مستغانم رقم (871).

نتائج الدراسة:

- تعد البنوك التجارية من أهم مؤسسات الوساطة المالية في الجزائر وأكثرها عرضة للمخاطر.
- تشترك جميع البنوك التجارية في وظيفتين تقليديتين هما: قبول الودائع ومنح الإئتمان.
- قبل منح أي قرض يكون قسم الإئتمان مسؤولا عن دراسة الملفات الخاصة بالمقترضين والتأكد من المعلومات اللازمة.
- الكشف المبكر لتعثر القروض يساعد في الحد من تفاقمها، لذا من الضروري مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل، وذلك من حيث القيمة السوقية.

- البنك الوطني الجزائري لا يستطيع تجنب المخاطر بل يقوم بتسييرها.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: عمل البنوك في محيط يتعايش فيه الربح والخطر خصوصا مع التحديات التي تطرحها المرحلة الراهنة، وأصبحت الأعمال التي تقوم بها البنوك على درجة كبيرة من التعقيد والمخاطرة لم يسبق لها مثيل، يستلزم الإهتمام بقضية إدارة المخاطر، ومن هنا ازداد الوعي بأهمية سلامة النظام المصرفي واستقراره من خلال ترقية ممارسات إدارة المخاطر وهذا ما يثبت صحة الفرضية.
- الفرضية الثانية: صحيحة، تعتبر القروض المصرفية الدخل أو المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك في تفعيل نشاطه وتطويره.
- الفرضية الثالثة: خاطئة، لأنه ليس بالضرورة أن تكون المتابعة القانونية وحدها كافية للتقليل من ظاهرة القروض المتعثرة.
- الفرضية الرابعة: خاطئة، لأن الضمانات وحدها لا تقلل من منح الإئتمان، الضمانات إجراء وقائي.

الإقتراحات والتوصيات:

- توفير الكفاءات اللازمة لتبني المعايير والمقررات الجديدة، والإتجاه نحو امتلاك القدرات التقنية التي تمكن السلطات الرقابية من قياس المخاطر بالطرق التي تنص عليها معايير بازل الدولية، إلى جانب توفير البيانات والمعلومات التي تمكن من تقييم ما تقوم به البنوك بدقة.
- عدم التساهل في موضوع القروض إذ يجب متابعتها من تاريخ تدعيمها إلى غاية تاريخ استحقاقها.
- متابعة حركة حساب العميل والتأكد من استخدام المبلغ المقترض في الغرض المحدد.
- ضرورة عدم الإعتماد على الضمانات عند منح قرار الإقراض، وأن يكون مستندا على الجدوى الإقتصادية للمشروع.
- العمل على تدريب موظفي البنك وتمكينهم من الإستفادة من التقنيات الحديثة والمتطورة.
- الكشف المبكر لتعثر القروض يساعد في الحد من تفاقمها.
- إدخال تقنيات جديدة وأساليب وقائية لتجنب الوقوع في مخاطر عدم السداد.

آفاق الدراسة:

في الأخير لا ندعي أننا قمنا بالإلمام بجميع جوانب الموضوع، فكل وعاء يضيق بما وضع فيه إلا وعاء العلم فإنه يتسع، فمن النقاط التي تستدعي التوضيح نذكر:

- أكثر الطرق نجاعة في الوقاية من مخاطر القروض.
- السياسة الإقراضية والتشخيص الإستراتيجي لمخاطر التعثر المصرفي في ظل البيئة المصرفية الجزائرية الراهنة.
- تحليل السياسة الإقراضية للمصارف التجارية الجزائرية في ظل معايير بازل.
- يجب الدراسة والتأكد من العميل قبل منح القروض.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المعرفية في البنوك التجارية والإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1996.
2. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، ط2، الإسكندرية، دار وائل للنشر ،2000.
3. د. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان . الأردن.
4. خالد علي الدليمي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الأنيج للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.
5. جمال لعمامرة، المصارف الإسلامية، دار النبأ،1996.
6. شاكر القزويني، محاضرات اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1987.
7. أ. د. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، ط1، 2006.
8. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005.
9. أفاق الشقير، أ. عبد الرحمن السالم، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان . الأردن.
10. د. محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2013.
11. محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية (البورصة والبنوك التجارية)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.
12. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء المصارف التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
13. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها إداراتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
14. خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في المصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1998.
15. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
16. منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.

17. محسن أحمد الخضيري، الديون المتعثرة (ظاهرة، الأسباب، العلاج)، الطبعة الثانية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

18. حمزة محمد الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني المصرفي، مؤسسة الوراق، عمان ،2002.

19. عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، دار النشر، عمان، 1999.

20. أسامة عزمي سلام شقيري تورمي موسى، إدارة المخاطر والتأمين، الدار الجامعية، عمان . الأردن، ط 1، 2007.

21. عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل سيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، 2009.

22. حسين علي خربوش وعبد المعطي أرشيد، الإستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار المكتبة الوطنية، عمان . الأردن، 1996.

23. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية . مصر، 2007.

24. توفيق سعيد بيضون، الإقتصاد السياسي الحديث، المؤسسات الجامعية للدراسات، النشر والتوزيع، بيروت: لبنان، 1994.

25. فريد راغب النجار، إدارة الإئتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: مصر، 2000.

26. عيسى ضيف الله المنصور، نظرية الأرباح في المصارف، دار النفائس، عمان، ط 1، 2007.

27. أحمد غنيم، صناعات قرارات الإئتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، مطبعة المستقبل، الإسكندرية: مصر، ط2، 1999.

28. الطاهر الأطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

المذكرات والأطروحات:

1/ جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2005/2004.

2/ هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2012/2011.

3/ عبد الجليل بوداح، استخدام الأنظمة الخيرة في مجال اتخاذ القرار. قرار منح القروض البنكية، . دراسة تحليلية تطبيقية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007.

4/ فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الإئتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009/2008.

5/ سمير آيت عكاش، تسيير مخاطر القروض في البنوك الجزائرية، مذكرة أعدت لنيل درجة الماجيستير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2005/2004.

6/ زايدي صابرينة، إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية، حالة القرض الشعبي الجزائري، وهي مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2015.

7/ بوزيان الكاملة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

المؤتمرات:

1/ خظير حسين، خظيرة جميرة الله، الديون المتعثرة بين مطرقة المصارف وسندات الركود، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الإقتصاد والتجارة الخارجية بعنوان: مستقبل النظام الإقتصادي العالمي في ضوء التطورات، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان 04 ماي 2004، القاهرة، 2004

2/ محمد زرقون، حمزة طيبي، نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير بازل 2، المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، 13/12ديسمبر2011.

ندوة:

1/ أشرفعبدالمنعمإبراهيم،الديون (تعريفها،أسبابها،علاجها)،ندوةبعنوان: دورالإئتمان المصرفي في تنشيط السوق، مركز ودراسات التجارة الخارجية، جامعة حلوان14 مارس1999.

المجلات:

1/ عبد محمود حميدة خلف، إطار مقترح لتدعيم فعالية ومراجعة الإئتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثالث، السنة الثانية والعشرون،2002.

2/ بلعزوز علي، استراتيجيات المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد7، جامعة الشلف . الجزائر. 2010/2009.

مداخلة:

1/ مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للإقتصاد والتمويل الإسلامي النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي أيام 10/09 سبتمبر 2013، إسطنبول: تركيا.

المواقع الإلكترونية:

1/ الأنترنيت القروض المتعثرة،الموقع .www. Ahram orgeg تاريخ التحميل: 05.03. 2023، على الساعة:11:00.

الملاحق

AUTORISATION DE CONSULTATION DE LA CENTRALE DES RISQUES ENTREPRISES ET MENAGES <<CREM>>

<<Clientèle de particuliers>>

Je soussigné (e) Mr, ~~Mme, Mlle~~ : Entrepreneur individuel ☐

Nom :

Nom de jeune fille

Prénoms :

Né ~~(e)~~ le :

Fils ~~(fille)~~ de :

Et

De :

Acte de naissance N° :

NIF (entrepreneur individuel) :

Numéro d'Identification National (facultatif) :

Adresse :

Clé onomastique :1/1/2/7/0/12/0/0/0/6/1/5/0/8/0/5/1/9/9/3

Autorise la banque Nationale d'Algérie, agence de : 871 à

consulter la Centrale des Risques Entreprises et Ménages <<CREM>> et autorise celle-ci à lui communiquer les renseignements à mon nom.

Signature de l'intéressé **fait** à MOSTAGANEM Le : 11/09/2022

(Cachet Entrepreneur Individuel)

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

SOCIETE PAR ACTIONS Au Capital de 150.000.000.000,00

Siège Social : 8, Bd Ernesto « Che» Guevara -ALGER

البنك الوطني الجزائري

DECLARATION DE DEBLOCAGE DE CREDIT DOSSIER N°1216 bis

Au profit de la relation **AMMAR Ouided**

Entreprise d'installation de Réseaux

Et de Centrales Electriques et Téléphoniques

Emetteur : **Agence de Mostaganem « 871 »** **Mostaganem le** : **29/03/2022**

Destinataire : **DRE/DGR/DCPS/DSERC**

1-Autoriosation de crédit :

- ST 124 N° **1484** établi le **21/02/2022** par **A/Mostaganem « 871 »** date d'échéance : **29/02/2028**
- DB 1001.N° / établi le / par / date d'échéance /

2-Nature de crédit :

a. Crédit par caisse :

- date d'échéance :

b. Crédit par signature

- date d'échéance :

c. Crédit à Moyen et long Terme :

- C.M.Terme à préciser :

DA : **6.307.640,14** Date d'échéance : **29/02/2028**

✓ - CMT (encourt) : Date d'échéance :

-C.L.Terme à préciser :

✓ Date d'échéance

3-**Convention de crédit** :

-Convention de crédit d'investissement acte du **21/02/2022** enregistrée le **22/02/2022**.

4-**Garanties recueillies** :

-C.C.I Act du **21/02/2022 ;**

- ATTESTATION DADHESION AU FOND DE GARANTIES ACTE DU **19/02/2022 ;**
- NANTISSEMENT DU MAERIEL ACT DU **11 et 12/04/2022** ENREGISTREE LE **12/05/2022**

1. **Garanties à recueillir :**
   - DPAMR.

Nous ne déclarons que toutes les conditions réglementaires, y compris celles reprises sur le ticket

D'autorisation citée ci-dessus, exigées par le financement de cette affaire, ont été réunies avant le déblocage des crédits.

Le Chargé d'études.
Nom et prénom.
Signature.

Le Directeur d'Agence.
Nom et prénom.
Signature.

AGENCE DE MOSTAGANEM « 871 », sise 12, Rue BENHAMDADA Sadek

Tel : 045.42.77.39/045.48.77.40/ Fax : 045.42.77.43

CONCESSIONNAIRE

«SPAALGERIAN MOTORS SERVICES MERCEDES-BENZ»

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
DRE : MOSTAGANEM «198 »
AGENCE: MOSTAGANEM«871 »

Objet : paiement du prix du véhicule et engagement ferme pour

La constitution du gage du véhicule au profit de la BNA AG.MOSTAGANEM 871

Monsieur le concessionnaire;

Nous avons l'honneur de vous remettre sous ce pli le chèque de banque **N° CB0593953**du **29/03/2022;**établi à votre ordre de **DA: 5.058.000,00**représentants**90%**du montant du **véhicule Mercedes(K3S13001FTM Fourgon Tôle Sprinter 211CDI)**accordé par la banque nationale d'Algérie AG 871 à **Mme AMMAR Ouided .**Vous voudrez bien procéder à l'établissement des documents nécessaires pour la formalisation du gage du dit **véhicule** au profit de notre banque

LA BANQUENATIONALE D'ALGERIE

PJ : chèque de banque **N°0593953** du **29/03/2022**.

Si paiement par acompte (avance), il Ya lieu le préciser.

ACCUSE DE RECEPTION

Nous attestons avoir reçu le…… . le chèque de banque (BNA) N°**0593953**du**29/03/2022**établi à notre ordre de DA :**5.058.000,00,** représentatif **90%**du prix (ou avance) **du véhicule** de marque …..……série…….……, et nous nous engageons fermement et irrévocablement à produire dans un délai n'excédant pas (01) mois le gage **du**
véhicule au profit de la BNA. (Agence Mostaganem-871)

Fait à …….le…….

Signature et cachet du concessionnaire

Nom et Prénom : GUERMAT Fawzi Abdelhafid
Adresse : RUE 1 ER NOVEMBRE 54 SIDI ALI
MOSTAGANEM
DESTINATAIRE

Tel N° : 0669002728

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
Agence Mostaganem-871-

Objet : Emission de chèque de banque.
Compte N° : 00871 0300 001 567 / 05

Monsieur le directeur ;

Par le débit de mon/notre compte N° :0300 001 567 / 05tenu sur vos guichets, je vous demande d'établir un chèque de banque sous notre/notre entière responsabilité, d'un montant de Dinars (en chiffre et lettres) :

En lettres :Cent Quarante Mille Huit Cent Quatre-Vingt-SeizeDinars et 00Cts.

En chiffres :140.896,00 DA

Libellé à l'ordre de : CHERGUI ABDERAOUF (ONET EQUIPEMENT)

Vous voudrez bien remettre de chèque à GUERMAT Fawzi Abdelhafid

Contre décharge de ce dernier.

Il est bien entendu que je vous décharge d'ores et déjà des conséquences qui pourraient résulter de cette opération.

Fait à Mostaganem ; le :……..

Signature et cachet du titulaire du compte.

……

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
AGENCE DE MOSTAGANEM 871
RUE BENHAMDADA SADEK
27000 MOSTAGANEM

Objet : Décharge.

Je soussigné, MrGUERMAT Fawzi Abdelhafid avoir reçu de la banque nationale d'Algérie, Agence 871 de Mostaganem, un chèque de banque : N°……, d'un montant de Dinars (en chiffre et lettres) :

DA:140.896,00
Cent Quarante Mille Huit Cent Quatre-Vingt-Seize Dinars et 00 Cts.
Libellé à l'ordre de : CHERGUI ABDERAOUF (ONET EQUIPEMENT)

Fait à Mostaganem, le :…….

Signature et cachet du titulaire du compte

Nom et Prénom : GUERMAT Fawzi Abdelhafid
Adresse : RUE 1 ER NOVEMBRE 54 SIDI ALI
MOSTAGANEM

DESTINATAIRE

Tel N° : 0669002728

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
Agence Mostaganem-871-

Objet : Emission de chèque de banque.
Compte N° : 00871 0300 001 567 / 05

Monsieur le directeur ;

Par le débit de mon/notre compte N° :0300 001 567 / 05tenu sur vos guichets, je vous demande d'établir un chèque de banque sous notre/notre entière responsabilité, d'un montant de Dinars (en chiffre et lettres) :

En lettres : Quarante-Deux Mille Cent Cinquante-Neuf Dinars et 44 Cts.

En chiffres : 42.159,44 DA

Libellé à l'ordre de : CIAR 3650

Vous voudrez bien remettre de chèque à GUERMAT Fawzi Abdelhafid

Contre décharge de ce dernier.

Il est bien entendu que je vous décharge d'ores et déjà des conséquences qui pourraient résulter de cette opération.

Fait à Mostaganem ; le :…….
Signature et cachet du titulaire du compte.

……

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
AGENCE DE MOSTAGANEM 871
RUE BENHAMDADA SADEK
27000 MOSTAGANEM

Objet : Décharge.

Je soussigné, Mr ////////////////avoir reçu de la banque nationale d'Algérie, Agence 871 de Mostaganem, un chèque de banque : N°……, d'un montant de Dinars (en chiffre et lettres) :

DA:42.159,44

Quarante-Deux Mille Cent Cinquante-Neuf Dinars et 44 Cts.

Libellé à l'ordre de : CIAR 3650

Fait à Mostaganem, le :…….
Signature et cachet du titulaire du compte

DIRECTION DU RESEAU DE MOSTAGANEM-198
AGENCE DE MOSTAGANEM - 871

N/REF. : M.C/SCE Crédit Mostaganem, le :22/12/2022

FICHE SIGNALETIQUE MICRO -ENTREPRISE « ANADE » Dossier **:**Mr GUERMAT Fawzi Abdelhafid/**Projet** :**STATION DE LAVAGE**

Conformément à la nouvelle structure financière de l'ANADE cet accord annule et remplace celui du 29/08/2022

-**NOM & PRENOM (Raison Social) :**Mr GUERMAT Fawzi Abdelhafid
-Date & lieu de naissance du promoteur : 08/05/1993A SIDIALI, MOSTAGANEM
-Forme juridique : Affaire Personnelle
-Date de création:///
-Attestation d'éligibilité N° :112/2701/2021-Etablie Le : 12/10/2021
-Nom & prénom du gérant :**Mr** GUERMAT FAWZI ABDELHAFID
-Adresse du domicile : RUE 01 ERE NOVEMBRE 54, SIDI ALI W/ MOSTAGANEM
-Adresse du siège social : //
-Qualification du promoteur (Expérience & diplôme):
Activité du projet :**STATION DE LAVAGE**
Section d'activité :SERVICES
Nombre d'emplois créés : 02POSTES
-STRUCTURE DE FINANCEMENT :

DESIGNATION	Montant	Proportion
Apport Promoteur	119.806,96	5%
Apport ANSEJ	599.035,00	25%
Apport BANCAIRE	1.677.297,51	70%
TOTAL = ……..	**2.396.139,30**	**100%**

-STRUCTURE D'INVESTISSEMENT :

DESIGNATION	Montant (H T)	Proportion
Frais de location	/	/
Frais préliminaires	100.000,00	4,17%
Equipements de production	2.042.495.38	85,24%
Outillage	/	/
Assurances	85.609,92	3,57%
Cotisation au fond de garantie	26.417,44	1,11%
Autres impôts et taxes	/	/
Fonds de roulement	141.616,56	5,91%
Matériels roulants	/	/
TOTAL = ……	**2.396.139,30**	**100%**

-Garanties :
- Convention (C.C.I)
- Nantissement de matériels
- D. P. A. M. R
- Attestation d'adhésion au fond de garantie.

Matricule S.C.A.R : NON DECLARABLE
AVIS MOTIVE DE L'AGENCE :
Avis favorable pour le CMT sollicité soit**1.677.297,51 représentant** les 70% du coût Global du projet d'investissement remboursable en six (6.5) années et six mois dont dix-huit (18) mois de différé.

DECISION DE LA DIRECTION

BNA البنك الوطني الجزائري
AGENCE DE MOSTAGANEM « 871 », sise 12, Rue BENHAMDADA Sadek
Tel : 045.42.77.39/045.48.77.40/ Fax : 045.42.77.43

NOTIFICATION D'ACCORD BANCAIRE

Mr.: GUERMAT FAWZI ABDELHAFID
RUE 1 ER NOVEMBRE 54 ,SIDI ALI
MOSTAGANEM

Objet : A/S de votre demande de financement
Micro entreprise de : STATION DE LAVAGE

En réponse à votre demande de financement du projet de création d'une Micro-Entreprise
Dans le cadre dispositif de soutien à d'appui et de développement de l'entreprenariat, nous avons le plaisir de vous Informer que notre Banque consent à vous accorder le crédit ci-dessous détaillé :

1- Montant de crédit **1.677.297 ,51 DA**
2- Durée six **(6.5) années et six mois dont dix-huit (18) mois de différé ;**
3- Taux d'intérêt bonifie de **100 %.**

La libération de ce crédit est subordonnée à la remise par l'ANADE des documents suivants :

1- Copie du justificatif d'occupation du local (acte de propriété, acte de concession, acte de donation, acte de pré à usage, bail de location d'une durée minimum de deux (02) ans renouvelables) au nom du porteur de projet pour les activités sédentaires ;
2- Copie de registre commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur, carte d'artisan…) ;
3- Copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale ;
4- Copie de certificat d'existence ou de la carte fiscale ;
5- Procès-verbal de visite du local devant abriter l'activité, établie par l'agence, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités non sédentaire ;
6- Contrat d'adhésion au fonds de garantie pour toute la durée du crédit bancaire ;
7- Une copie originale de la décision d'octroi d'avantages au titre de la phase réalisation, en création ou en extension ;
8- Une copie des factures pro forma ou devis actualisés s'il y a lieu ;
9- Les justificatifs du versement du PNR et de l'apport personnel ;
10- Originaux d'ordres d'enlèvement de chèques.

La durée de validité de cet accord est fixée à une année, renouvelable une seul fois, à compter de la date de la notification.

Fait à Mostaganem, Le 29/08/2022

Le Directeur D'Agence

Copie : Antenne ANADE
DRE
Dossier

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE
D'ALGERIE

Mostaganem le: 15/02/2023

,

RAPPELER

NOTRE REFERENCE

DESTINATAIRE

D.R.E DE MOSTAGANEM « 198 »

Siège : Mostaganem « 871 »

Réponse à votre lettre du:
Votre référence:

Objet : **Dossier de crédit (dispositif ANADE)**
Mr.///////

Nous vous transmettons joint à la présente de dossier de crédit (dispositif ANADE), concernant la relation citée en objet ainsi que les originaux des actes de garanties à savoirs :

- Convention du crédit d'investissement originale (de DA 1.677.297,51) acte du 18/12/2022 et enregistrée auprès des services d'impôt le 25/12/2022 ;
- Nantissement du matériel (acte notarié) acte du 23 et 24/01/2023+bordereau d'enregistrement CNRC du 30/01/2023 ;
- Attestation d'adhésion au fond de garanties acte du 20/11/2022 ;

Bonne réception.

LE DIRECTEUR DE L'AGENCE
A.BENSALAH

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Mostaganem le: 15/02/2023

,

RAPPELER

NOTRE REFERENCE

DESTINATAIRE

D.R.E DE MOSTAGANEM « 198 »

Siège : Mostaganem « 871 »

Réponse à votre lettre du:
Votre référence:

Objet: **Les Etats dispositif**

Nous vous transmettons joint à la présente les états dispositif, arrêté au

31/01/2023.

Bonne réception.

LE DIRECTEUR DE L'AGENCE
A. BENSALAH

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
Succursale

AUTORISATION D'ENGAGEMENT à classer au dossier du bénéficiaire au Siège rattaché

DESTINATAIRE	ECHEANCE
AGENCE DE MOSTAGANEM (871)	29/02/2022

Le 18/12/2022 CAC PV N° 12 du 29/08/2022

N° NIN : 119910963018240008

Votre demande de Première Demande N°1533 date du 29/08/2022

GUERMAT Fawzi Abdelhafid (STATION DE LAVAGE)
RUE 1 ER NOVEMBRE 54 SIDI ALI, W. MOSTAGANEM

[AFFAIRE PERSONNELLE]
C/C: 00871- 0300 - 001-567 / 05

CREDIT ACCORDE FORME	MONTANT	CONDITIONS	GARANTIES ET OBSERVATIONS
- C.M.T ANADE (REMBOURSABLE EN SIX (6.5) ANNEES ET SIX MOIS DONT DIX-HUIT (18) MOIS DE DIFFERE) Taux de Bonification Sur I.D DE 100%	1.677.297, 51 LE DIRECTEUR D'AGENCE	SELON LES CONDITIONS DE BANQUE EN VIGUEUR	RECEUILLIE : A RECEUILLIR : -C.C.I DU 18/12/2022 ; -DPAMR ; - NATTISSEMENT DU MAT ; -ATTESTATION D'ADHESION AU FOND DE GARANTIES

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

ABCHL 5 ST. 124 Imp. BNA

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Réf : M.C

Date de l'Entrée en Relation
Nouvelle relation
Date de la Demande Initiale
Première Demande

Siège
MOSTAGANEM « 871 »

DESTINATAIRE
D.R.E DE MOSTAGANEM « 198 »
DEPARTEMENT CREDIT

COMPTE RENDU D'ENGAGEMENTS CONTRACTES
LE **29/08/2022** PAR MOSTAGANEM 871

D.R.E / MOSTAGANEM « 198 »

Nom ou raison social : //////////////////// Forme de la Société et capital : AFFAIRE PERSONNELLE Activité professionnelle : **STATION DE LAVAGE** Domicile : RUE 01 ERE NOVEMBRE 54 SIDI ALI, W. MOSTAGANEM N° d'immatriculation ou RC : 27/00 - 22 A 3969743	N° DU COMPTE **A ouvrir** INDICE D'ACTIVITE ..... MATRICULE SCAR

Formes de crédits	Autorisations en cours		Autorisations demandées		Utilisations Au :
	Montants	Echéances	Montants	Echéances	
- CMT ANADE, durée six **(6.5) années** et six mois dont dix-huit (18) **moi**	PREMIERE	DEMANDE	**1.677.297,51**	**31/08/2028**	

INTERETS	ESCOMPTE	COMMISSIONS
Tarif N° Intérêts Créditeurs Intérêts Débiteurs : Selon C.B.		- sur cautions : selon C.B.

GARANTIES FOURNIES PAR LE CLIENT OU PAR DES TIERS

QUANTITE	Nature des garanties ou Désignation des Titres	COURS	MONTANT
	- Contrat d'adhésion au fond de garanties ; **-C.C.I + Annexes ;** **-Nantissement du matériel ;** **-DPAMR ;**		

RECAPITULATION DE LA SITUATION IMMOBILIERE DU CLIENT

DATES DES RELEVES		ENUMERATION SUCCINTE DES IMMEUBLES	DATE DE L'ESTIMATION	ESIIMATION DES IMMEUBLES	MONTANT DES HYPOTHEQUES	ECHEANCE
CADASTX	HYPOTH.					

ARCH. 5

ST 219 – Imp. BNA

MOUVEMENTS DU COMPTE (en milliers de dinars)

MOUVEMENT DU COMPTE		MOIS	POSITIONS EXTREMES						DUREE DES PERIODES CREDITRICES	OBSERVATIONS
DEBIT	CREDIT		DATE	D/C	MINIMUM	DATE	D/C	MAXIMUM		

MOUVEMENTS D'ESCOMPTE (en milliers de dinars)

Année	Montant cumulé des remises	Risques en cours Au	Appréciation du papier
			Montant Qualité Longueur % impayés

MOUVEMENTS D'AVALS ET D'OBLIGATIONS CAUTIONNEES

Trimestre	Utilisation cumulée du trimestre		En cours		
	Aval	O.C	Echéance	Aval	O.C

Exposé de l'affaire

1°) Indiquer éventuellement les modifications juridiques survenues dans la situation de l'affaire.

2°) S'il s'agit d'une première demande l'exposé doit énumérer :
- Les membres du Conseil d'administration ou les principaux dirigeants
- Les renseignements recueillis auprès de 3 sources d'information

3°) Se conformer au canevas type de la de la demande de crédit (cf. circulaire N° 339) en respectant la disposition des titres suivants :

- Origine de l'affaire
- Administration et modification éventuelles
- Objet du crédit
- Moyens
- Bilan
- Activité
- Besoins et issue des crédits

DOSSIER : **GUERMAT Fawzi Abdelhafid**

(STATION DE LAVAGE)

✓ **PRESENTATION DE L'AFFAIRE:**

1. Nom et prénom ou raison sociale : **Mr GUERMAT Fawzi Abdelhafid** gérante de **STATION DE LAVAGE** du dispositif ANADE.
2. Lieu d'implantation : RUE 01 ERE NOVEMBRE 54 SIDI ALI, W. MOSTAGANEM
3. Forme juridique : Affaire personnelle
4. N° & date d'inscription au CNRC : 27/00 - 22 A 3969743 du 29/08/2022
5. Nom et prénom du gérant : **STATION DE LAVAGE** (GUERMAT Fawzi Abdelhafid)

✓ **ACTIVITE:**

Branche d'activité : il 'agit d'une entreprise de STATION DE LAVAGE auprès de notre banque dans le cadre du dispositif ANADE

✓ **CREDITS MIS EN PLACE :**

1. Montant de CMT : 1.677.297,15 DA

2. CMT ANADE, durée six (6.5) années et six mois dont dix-huit (18) mois de différé

LE DIRECTEUR DE L'AGENCE

A.BENSALAH

BILAN (en milliers de dinars)					
	01	02	03	04	05
(Social…… Fonds (Personnel…….. Réserves …… Résultats reportés ……..RIA					
ACTIF NET					
Résultat nets de l'exercice (+) ou (-) Emprunt bancaire à terme…… Autres emprunts à terme ……. C/C associés bloqués ……..					
Ressources permanentes					
Investissements …….. Investis. Hors exploitations Val. Temp. Immob. (V.T.I) Amortissements……..					
Immobilisations nettes					
Fonds de roulement					
Stocks ……... Réalisable …… Disponible ……					
Exigible à vue dont …… C/C associés…… Et passif privilégie……					
Besoins en fonds de roulement					
Capacité d'autofinancement					
Actifs hors bilan…….. Actif fictif non amorti……..					

Autre banques et crédits accordés

BNA BANQUE UNIQUE

Dettes	FR	CA
Fds prop	S + R	Stocks
Dis +R +S	Résultats	Résultats
Dettes à CT	CA	Fds prop.

S. C. A. R au ……

Crédits Bancaires au	Total Autor.	Total Util.	Nos Autor.	Notre %
Par Caisse				
Par Escompte				
Par O.C.D				
Par Avals et C.				
Par C.M.T				

Chiffre d'Affaires…… Notre part…..			
Mouvements (mob. Exclues)	Cpte	Escompte	% imp.
Semestre…….			
Semestre précédent……			

Cautions	Surface	Date

Contentieux	Garanties	Fiscal
En règle Oui - non	En règle Oui - non	En règle Oui – non

Avis du responsable des engagements	Décision du directeur de la succursale Ou du directeur d'agence

N°Dossier :	27030022122
Nom et Prénom du Gérant :	GUERMAT FAWZI ABDELHAFID
Activité :	STATION DE LAVAGE

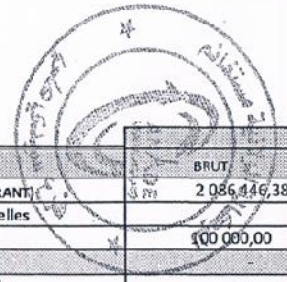

ACTIF	5 ème Année			6 ème Année			7 ème Année		
	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)	2 086 446,38	2 086 446,38	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations Incorporelles									
Frais d'établissement	100 000,00	100 000,00	-						
Logiciel, Licences,,,	-	-	-	-	-			-	-
Immobilisations Corporelles	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Equipements de production	1 986 446,38	1 986 446,38	-						
Outillages	-	-	-						
Materiel Roulant	-	-	-						
Matériel et mobilier de bureau	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Materiels informatiques	-	-	-						
Aménagement	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Frais d'installation	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Cheptel	-	-	-						
Autres immobilisations	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ACTIF COURANT			3 946 745,22			4 215 529,56			4 233 689,27
STOCKS ET ENCOURS									
Matieres Premières (et Fournitures)									
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES									
Frais de la location									
Cotisation FG	7 044,65		3 522,32	3 522,32		1 174,11	1 174,11		0,00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES			3 946 745,22			4 215 529,56			4 233 689,27
Caisse			1 184 023,57			1 264 558,87			1 270 106,78
Banque			2 762 721,65			2 950 870,69			2 963 582,49
TOTAL			3 946 745,22			4 215 529,56			4 233 689,27
CAPITAUX PROPRES			119 806,96			119 806,96			119 806,96
Résultat net de l'exercice			2 221 524,93			2 825 768,77			3 179 387,98
PASSIFS NON COURANTS									
Emprunts auprès des établissements de crédit			1 006 378,50			670 919,00			335 459,50
Autres emprunts et dettes assimilés (PNR Classique)			599 034,82			599 034,82			599 034,82
Autres emprunts et dettes assimilés (PNR LO)			-			-			-
TOTAL			3 946 745,22			4 215 529,56			4 233 689,27

	4ème année		
ACTIF	BRUT	AMORT	NET
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)	2 086 446,38	1 669 157,10	417 289,28
Immobilisations Incorporelles			
Frais d'établissement	100 000,00	80 000,00	20 000,00
Logiciel, Licences,,,	-	-	-
Immobilisations Corporelles	-	-	-
Equipements de production	1 986 446,38	1 589 157,10	397 289,28
Outillages	-	-	-
Materiel Roulant	-	-	-
Matériel et mobilier de bureau	-	-	-
Materiels informatiques	-	-	-
Aménagement	-	-	-
Frais d'installation	-	-	-
Cheptel	-	-	-
Autres immobilisations	-	-	-
ACTIF COURANT			3 576 250,04
STOCKS ET ENCOURS			
Matieres Premières (et Fournitures)			
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES			
Frais de la location			
Cotisation FG	11 741,08		7 044,65
DISPONIBILITES ET ASSIMILES			3 576 250,04
Caisse			1 072 875,01
Banque			2 503 375,03
T O T A L			3 993 539,32
CAPITAUX PROPRES			119 806,96
Résultat net de l'exercice			1 932 859,53
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts auprès des établissements de crédit			1 341 838,01
Autres emprunts et dettes assimilés (PNR Classique)			599 034,82
Autres emprunts et dettes assimilés (PNR LO)			-
T O T A L			3 993 539,32

N°Dossier :	27030022122
Nom et Prénom du Gérant :	GUERMAT FAWZI ABDELHAFID
Activité :	STATION DE LAVAGE

ACTIF	1er année			2 eme année			3 ème Année		
	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)	2 086 446,38	417 289,28	1 669 157,10	2 086 446,38	834 578,55	1 251 867,83	2 086 446,38	1 251 867,83	834 578,55
Immobilisations Incorporelles									
Frais d'établissement	100 000,00	20 000,00	80 000,00	100 000,00	40 000,00	60 000,00	100 000,00	60 000,00	40 000,00
Logiciel, Licences,,	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Immobilisations Corporelles			-	-	-	-	-	-	-
Equipements de production	1 986 446,38	397 289,28	1 589 157,10	1 986 446,38	794 578,55	1 191 867,83	1 986 446,38	1 191 867,83	794 578,55
Outillages	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Materiel Roulant	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Matériel et mobilier de bureau	-		-	-	-	-	-	-	-
Materiels informatiques	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Aménagement	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Frais d'installation	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Cheptel	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Autres immobilisations	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ACTIF COURANT			2 478 899,12			3 155 904,24			3 889 925,18
STOCKS ET ENCOURS									
Matieres Premières (et Fournitures)			-						
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES									
Frais de la location			-						
Cotisation FG	25 417,44		23 482,17	23 482,17		17 611,62	17 611,62		11 741,08
DISPONIBILITES ET ASSIMILES			2 455 416,95			3 155 904,24			3 889 925,18
Caisse			736 625,09			946 771,27			1 166 977,55
Banque			1 718 791,87			2 209 132,97			2 722 947,63
T O T A L			4 148 056,22			4 407 772,06			4 724 503,73
CAPITAUX PROPRES			119 806,96			119 806,96			119 806,96
Résultat net de l'exercice			1 728 434,76			2 011 632,77			2 328 364,44
PASSIFS NON COURANTS									
Emprunts auprès des établissements de crédit			1 677 297,51			1 677 297,51			1 677 297,51
Autres emprunts et dettes assimilés (PNR Classique)			599 034,82			599 034,82			599 034,82
Autres emprunts et dettes assimilés (PNR LO)			-			-			-
T O T A L			4 124 574,06			4 407 772,06			4 724 503,73

N°Dossier :	27030022122
Nom et Prénom du Gérant :	GUERMAT FAWZI ABDELHAFID
Activité :	STATION DE LAVAGE

(D.5) TCR PREVISIONNELS

	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7
VENTES ET PRODUITS ANNEXES	3 744 000,00	4 118 400,00	4 530 240,00	4 983 264,00	5 481 590,40	6 029 749,44	6 632 724,38
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS							
PRODUCTION IMMOBILISEE							
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION							
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE	3 744 000,00	4 118 400,00	4 530 240,00	4 983 264,00	5 481 590,40	6 029 749,44	6 632 724,38
Achats consommés	444 000,00	466 200,00	489 510,00	513 985,50	539 684,78	566 669,01	595 002,46
Services extérieurs et autres consommations	287 275,48	298 766,50	310 717,16	323 145,85	336 071,68	349 514,55	363 495,13
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	731 275,48	764 966,50	800 227,16	837 131,35	875 756,45	916 183,56	958 497,59
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	3 012 724,52	3 353 433,50	3 730 012,84	4 146 132,65	4 605 833,95	5 113 565,88	5 674 226,79
Charges de personnel	864 065,21	918 640,92	978 488,59	931 747,53	987 883,71	1 091 613,39	1 158 011,23
Impôts, taxes et versements assimilés (IFU/TAP)	0,00	0,00	0,00	249 163,20	274 079,52	301 487,47	331 636,22
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	2 148 659,31	2 434 792,59	2 751 524,26	2 965 221,93	3 343 870,72	3 720 465,02	4 184 579,34
Autres produits opérationnels							
Autres charges opérationnelles							
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	417 289,28	417 289,28	417 289,28	417 289,28	417 289,28	0,00	0,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions							
V-RESULTAT OPERATIONNEL	1 731 370,03	2 017 503,31	2 334 234,98	2 547 932,65	2 926 581,44	3 720 465,02	4 184 579,34
Produits financiers							
Charges financières	2 935,27	5 870,54	5 870,54	4 696,43	3 522,32	2 348,22	1 174,11
VI-RESULTAT FINANCIER	-2 935,27	-5 870,54	-5 870,54	-4 696,43	-3 522,32	-2 348,22	-1 174,11
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)	1 728 434,76	2 011 632,77	2 328 364,44	2 543 236,22	2 923 059,12	3 718 116,81	4 183 405,24
Impots exigibles sur résultats ordinaires	0,00	0,00	0,00	305 188,35	350 767,09	446 174,02	502 008,63
Impots différés (variations) sur résultats ordinaires							
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	3 744 000,00	4 118 400,00	4 530 240,00	4 983 264,00	5 481 590,40	6 029 749,44	6 632 724,38
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	2 015 565,24	2 106 767,23	2 201 875,56	2 745 216,13	2 909 298,38	2 757 806,65	2 951 327,78
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	1 728 434,76	2 011 632,77	2 328 364,44	1 932 859,53	2 221 524,93	2 825 768,77	3 179 387,98
Elements extraordinaires (produits) (à préciser)							
Elements extraordinaires (charges) (à préciser)							
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
IBS	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	1 728 434,76	2 011 632,77	2 328 364,44	1 932 859,53	2 221 524,93	2 825 768,77	3 179 387,98
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)							
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)	1 728 434,76	2 011 632,77	2 328 364,44	1 932 859,53	2 221 524,93	2 825 768,77	3 179 387,98
Dont part des minoritaires (1)							
Part du groupe (1)							

N°Dossier :	27030022122
Nom et Prénom du Gérant :	GUERMAT FAWZI ABDELHAFID
Activité :	STATION DE LAVAGE

(D.4) BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)		*CAPITAUX PROPRES*	119 806,96
Immobilisations Incorporelles			
Frais d'établissement	100 000,00		
Logiciel, Licences,,,	0,00		
Immobilisations Corporelles			
Equipements de production	1 986 446,38		
Outillages	0,00		
Materiel Roulant	0,00		
Matériel et mobilier de bureau	0,00		
Materiels informatiques	0,00		
Aménagement	0,00		
Frais d'installation	0,00		
Cheptel	0,00		
Autres immobilisations	0,00		
ACTIF COURANT			
STOCKS ET ENCOURS			
Matieres Premières (et Fournitures)	0,00		
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES		*PASSIFS NON COURANTS*	
Frais de la location	0,00	Emprunts auprès des établissements de crédit	1 677 297,51
DISPONIBILITES ET ASSIMILES		Autres emprunts et dettes assimilés (PNR Classique)	599 034,82
Banque (cotisation fonds de garantie)	26 417,44	Autres emprunts et dettes assimilés (PNR LO)	0,00
Banque (Assurance)	83 275,48		
Banque (Fonds de roulement, formation, transitaire)	200 000,00		
T O T A L	2 396 139,30	T O T A L	2 396 139,30

الملخص

الملخص:

تؤدي القروض دورا هاما في التطور الإقتصادي للبلاد لأنها وسيلة تزويد الأفراد والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، وهي محور إنعاش عجلة تنمية الإقتصاد الوطني. غير أن عملية منح القروض تتلازم وتحمل مخاطر فلا توجد عملية إئتمان دون مخاطر مع إختلاف طبيعتها ودرجتها.

من هذا المنبر فإن دراستنا تهدف إلى إستخلاص أهم الطرق والوسائل والإجراءات التي تنتهجها البنوك الجزائرية للوقاية من مخاطر القروض البنكية، ومدى نجاعتها في مواجهتها والحد منها في حال وقوعها أثناء أداء البنك لوظيفة منح القروض، وإسقاطها على أحد أهم البنوك الجزائرية العمومية وهو البنك الوطني الجزائري . وكالة مستغانم . والخروج ببعض التوصيات التي تساعد إدارات البنوك الجزائرية على تطوير أدائها البنكي، من حيث إدارة مخاطر القروض البنكية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مختلف الوسائل المتبعة من طرف البنوك الجزائرية لا تختلف عن بعضها، فتتمثل أهمها في الرقابة، متابعة القرض وأخذ الضمانات.

الكلمات المفتاحية:

البنوك التجارية- مخاطر القروض البنكية - القرض الإستثماري.

Summary:

Loans play an important role in the country's economic development because they are the means of providing individuals and enterprises in society with the necessary funds and are the focus of reviving the development of the national economy. However, the process of granting loans coincides and carries risks. There is no credit without risks, with different nature and degree.

From this rostrum, our study aims to draw the most important ways, means and procedures used by Algerian banks to prevent the risk of bank loans. and the extent to which they are effective in confronting and limiting them if they occur during the Bank's loan function; It was dropped on one of Algeria's most important public banks, the Algerian National Bank, the Mostaganem Agency. and to come up with some recommendations that help Algerian bank administrations develop their bank performance, in terms of managing the risk of bank loans, the results of the study showed that the various means used by Algerian banks are not different from each other, the most important of which is to monitor the loan and take guarantees.

Keywords:

Commercial Banks - Bank Loan Risk - Investment Loan